العدد (1)
السنة الأولى

شهرية تعنى باللاجئين والنازحين السوريين
تصدر عن منظمة يمام للتوعية وبناء القدرات

15 أيلول/ سبتمبر
2017

شارك في هذا العدد

حسين جمو
خلف علي خلف
راتب شعبو
رأفت الغانم

ريمة علي
شفان ابراهيم
طارق عزيزة
علي العائد

لؤي عيد
همام الخطيب
ماجد طباع
يوسف زيدان

أكرم البني
أنيس محسن

سورية، أهل الجمر!..

أكرم البني

أهلُ الجمر، نازحون داخل الوطن، باتوا بلا مأوًى، أو في حالة عوزٍ شديدٍ بعد أن فقدوا كلَّ ما يملكون ويدّخرون، ساقتهم ظروفهم أحيانًا إلى التسوّل، وغالبًا إلى قبول أعمالٍ وضيعةٍ ومذلّةٍ لتأمين قوت يومهم. والأنكى من ذلك، أنّ عقدة الخوف من الملاحقة والاعتقال والتعذيب تتضاعف عندهم؛ بسبب انتماء أغلبيّتهم إلى المناطق المتمرّدة، حتى صار بعضهم يجد الموت أرحم ممّا يكابده من خوفٍ وقهرٍ وجوع.

هنا ظلُّ امرأةٍ، امتصَّ عافيتها التشرّدُ، أمنيتها أن تقي أطفالها الثلاثة صقيع الشتاء، وألّا يطردها صاحبُ بناءٍ قيد الإنشاء من مأوًى لجأت إليه هناك؛ لا يتعدّى زاويةً صغيرةً بين أعمدةٍ عاريةٍ حدّدتها بقايا حجارةٍ وخرقٍ مهملةٍ وبساطٍ عتيق. وهناك طفلان وأمهما، يفترشون زاويةً نائيةً من حديقةٍ عامّةٍ شحيحة العشب والظلال، صنعوا منها ملاذًا يحميهم؛ تلاحقك عيون الصغار بالسؤال عمّا حلَّ بهم، لا حاجة لأن تعرف من أيّ مدينةٍ أو قريةٍ منكوبةٍ قدموا. فالأماكن والدوافع متشابهة، وثمّة ملايين المشرّدين السوريّين يبحثون عن مأوًى، تركوا مساكنهم وقد حوّلها العنف والقصف البربريّ إلى أطلال، وأغلبيّتهم من الأطفال والنساء، صاروا فريسة قهرٍ وحرمانٍ وانتهاكاتٍ متنوّعة!عرب

هذا أبٌ ستينيٌّ، أمنيته أن يعرف مصير ابنه الذي اختفى منذ أشهرٍ، جاءه من يخبره بأنّه نزيلُ أحد السجون، فصار يواظب كلَّ يوم، على الرغم ممّا يتعرّض له من زجر، على الحضور إلى هناك للسؤال عنه. يجلس بعيدًا عن الحاجز الأمنيّ على حافة رصيف، حتى مغيب الشمس، عساه يلمح وجه ولده بين الذاهبين والغادين. وتلك عجوزٌ تهرول لاهثةً ومتعثّرةً بثقل جسدها، تحاول أن تعترض طريق ضابطٍ مسؤول في أحد فروع الأمن، حيث يوجد ابنها المعتقل منذ أشهر، تحلم بأن تحظى بفرصةٍ لرؤيته أو إيصال بعض الحاجات إليه. تعاطف معها أحد حرّاس المبنى ونصحها بالانتظار على مقربةٍ منه، كي ينبّهها عند وصول رئيسه، ربّما تتمكّن من مقابلته، وربّما يلبّي طلبها ويحقّق لها «هذا الحلم العظيم». وحالهما كحال عشرات الألوف من أهالي المعتقلين أو المفقودين؛ منهم أسرٌ اختفت برمّتها مع أطفالها الصغار من دون علمٍ أو خبر، وعليك أن تقدّر المعاناة المضاعفة التي يعانيها ذووهم في البحث عنهم، وأنواع الإذلال والابتزاز التي يتعرّضون لها.

هنا امرأةٌ تتمنّى أن تحظى ببعض الطحين والسكر بعد طول حصار، فلم يذق أولادها طعم الخبز منذ أشهرٍ عديدة. ولعلّ مرارة أوراق الشجر التي أكرهوا على أكلها تسكينًا لجوعهم، أنستهم حلاوة السكر. ليس من ذنبٍ ارتكبته سوى أنّها واحدةٌ من بنات الغوطة المحاصرة، ولدت وتعلّمت وتزوّجت هناك، ولم يعد لديها خيار، بعد أن غيّب العنف زوجها، سوى رعاية أطفالها. وهناك امرأةٌ شابّة تتّشح بالسواد تقف عند باب مقبرةٍ، تتفحّص وجوه القادمين ليقرؤوا الفاتحة على أرواح موتاهم؛ تراها تتحرّك بسرعةٍ، ربّما وجدت ضالّتها، وتعرف بعد حين، أنّها اطمأنّت إلى إحداهنّ واستأذنتها المشاركة في قراءة الفاتحة على روح زوجٍ قتل، ولم تصلها غير بطاقة هويّته ومفاتيح بيتهما المهدّم. قال رفاقه: إنّ عناصرَ أمنيّة سرقت جثمانه قبل أن يتمكّنوا من تكفينه، غالبًا كي يمنعوا مراسم التشييع التي عادةً ما تتحوّل إلى مظاهرةٍ عارمةٍ ضدَّ النظام. وتلك المرأة أمثالها كثيراتٌ؛ فهناك ألوف الأسر والعائلات السوريّة لم تستلم جثامين شهداء، قضوا دفاعًا عن حرّيّتهم وحقوقهم، وأغلبيّتهم لا علاقة لهم بالثورة وأنشطتها.

ثمّ من ينسى ما يسبّبه القصفُ الوحشيُّ بالبراميل، ثمّ رشقات قذائف الهاون العشوائيّة على المدنيّين، من معاناةٍ تشتدُّ في ظلِّ غلاءٍ فاحشٍ وغياب الحدِّ الأدنى من الحاجات الإنسانيّة، الغذائيّة والصحيّة، في ظلِّ انقطاعٍ طويلٍ للتيّار الكهربائيّ، وشحِّ مياه الشرب، وتراجع الخدمات العامّة؛ وأيضًا في ظلّ ازدياد حالات السرقة والابتزاز بقوّة السلاح، ومن الضغط والإذلال اللذين تسبّبهما كثرة الحواجز الأمنيّة، وفي ظلِّ ما يكابده أبناء المناطق التي خرجت عن سيطرة السلطة من استبدادٍ إسلامويٍّ لا يقف عند إرهاب البشر وإرغامهم على اتّباع نمطه في الحياة وإنزال أشنع العقوبات بحقِّ من يخالف ذلك، بل وصل إلى حدِّ النيل من رموز وأماكن العبادة، وفرض

هيئة التحرير
رئيسة التحرير
بشرى قشمر

مدير التحرير
يوسف فخر الدين

سكرتيرة التحرير
ريمة علي

محرر ومدقق لغوي
همام الخطيب

مدير إداري وتقني
عروة الحلاق

الإخراج الفني
علي شاهين

لوحة الغلاف: الفنان همام السيد

معلومات الاتصال
الموقع الإلكتروني
WWW.ASWAT-SY.COM
البريد الإلكتروني
Aswat.editorialsecretary@gmail.com
Aswat.magazine.sy@gmail.com
صفحة الفيسبوك
www.facebook.com/aswat.magazine.sy

إن الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

مناهجَ دينيّةٍ تلقّن للأطفال لا تمتُّ بصلةٍ لمنطق العلوم والمعارف. والأهمّ من ذلك، اعتقال بعض المعارضين واغتيال آخرين والتنكيل بالناشطين المدنيّين والإعلاميّين.

وتاليًا، من ينسى المشهد الشهير لرجلٍ حلبيٍّ مدمّى الوجه، وهو ينادي أطفاله الثلاثة: «براءة، بشرى، بشر، هل تسمعوني يا حبيباتي؟» قبل أن يحوّل إحدى أذنيه نحو ثغرةٍ صغيرةٍ تخترق الأعمدة الإسمنتيّة المتهالكة بفعل البراميل المتفجّرة، متمنّيًا أن يسمع صوتًا، ثمّ يرفع نظره إلى السماء كأنّه يبتهل أو يصلي، يرفض ترك المكان، وينظر بعيونٍ دامعةٍ إلى صديقٍ له يحاول أخذه بعيدًا عن الدمار، كأنّه يستجدي منه محاولةً أخرى، قبل أن يجهش بالبكاء، ويلتقط أنفاسه ليعاود النداء من جديد.

مع تصاعد أوجاع الناس، يصعب على المرء معرفة الأسباب التي أشاعت روح الإيثار، وولّدت حقلًا غير مرئيٍّ من التضامن والتكافل لتخفيف المصاب. وأبسط الأسباب، إذا وضعنا جانبًا الدوافع السياسيّة والدينيّة، قد يكون نابعًا من اتّحاد هموم البشر ضدّ الموت والقتل اليوميّ وإيمانهم المشترك بحقّهم في الحياة، فثمّة شعورٌ شائعٌ بأنّ الجميع صاروا في «الهوا سوى» كما يقول المثل الدارج، وأنّ من لا يزال سالمًا وآمنًا اليوم، قد لا تبقى أحواله كذلك غدًا.

تكتظُّ سورية اليوم بمشاهدَ مؤلمةٍ وغزيرةٍ عن شدّة ما يكابده أهل الجمر، وتسمع قصصًا وحكاياتٍ، كأنّك في مسرح اللامعقول، وتلحظ حين تقترب من الوجوه، دهشةً غريبةً وعيونًا حائرةً، كأنّها تبحث في عيونك عن جوابٍ للمأساة التي تعيش، أو كأنّها تريد أن تتأكّد من صدق مشاعرها بأنّ هناك من يشاركها حقًّا، آلامها وهواجسها، ومن يشاركها السؤال عن دوافع هذا العنف المفرط وأين «الحقُّ» في إطلاق هذا الفتك والتنكيل المريعين لقاء «الحقّ الطبيعيّ» في بناء مجتمعٍ حيٍّ يضمن للإنسان كرامته وحريّته. وتستشفّ من نظراتها الحائرة أمنيتها بألّا ترى في أمارات وجوهها المتعبة حالة خوف، لا تريدك أن ترى في عيونها بعض العجز، وربّما الخجل من الإحساس بضيق الحال، وألّا تلمس في أياديها المرتعشة وهي تصافحك، ثقل المعاناة ووطأة التوجّس والقلق ممّا فقدته ومن شروط حياة تزداد سوءًا، ومن تأخّر لحظة الخلاص أمام عنفٍ منفلت؛ كي لا يشي ذلك، ومن دون قصدٍ منها، بأنّ ثمّة تغيّرًا طرأ على عزيمتها وإيمانها بحياةٍ حرّةٍ وكريمة.

والحال هذه، لا نعرف إلى أيّ حدٍّ موجعٍ ومدمّرٍ يمكن أن تصل بنا الأمور قبل أن تطوى صفحة العنف والقهر والاستبداد، وحتى تقتنع أطراف الصراع، بأنْ لا جدوى من استمرار الفتك والتنكيل، ولا نعرف إلى متى يبقى الآخرون؛ عربٌ وعجمٌ، يتفرّجون على هذا العنف وهو ينهش لحمنا قطعةً قطعةً، وإلى النار المستعرة تأكل الأخضر واليابس، وتحصد البشر زُرَافَاتٍ ووحدانًا. والأنكى من ذلك حين يدمن بعضهم ما يجري، وتغدو المشاهد اليوميّة للقتل والقصف والاحتراب والاعتقال والإذلال أشبه بمشاهدَ روتينيّةٍ يتابعونها، وهم يحتسون قهوة الصباح، ويتهيَّؤون للالتحاق بأعمالهم، ربّما لأنّهم يدركون بأنّ ثمة رمالًا كثيرةً في الطريق يمكنهم دفن رؤوسهم فيها.

2017/9/7

عمل للفنان خالد ضوا

مدخل إلى أطوار النزوح في الرقة

علي العائد

بدأ النزوحُ الكبير من الرقة في أواخر عام 2014، بعد أشهرٍ من هزيمة النظام الأسديّ فيها في 6 آذار/ مارس 2013؛ أي بعد استفراد داعش بحكم المدينة إثر صراعٍ مع الفصائل التي طردت النظام منها. ففي 4 كانون الثاني/ يناير 2014، بدأت المعركة الأخيرة بين التنظيم وجبهة النصرة، لتنتهي بعد ثمانية أيامٍ لمصلحة داعش.

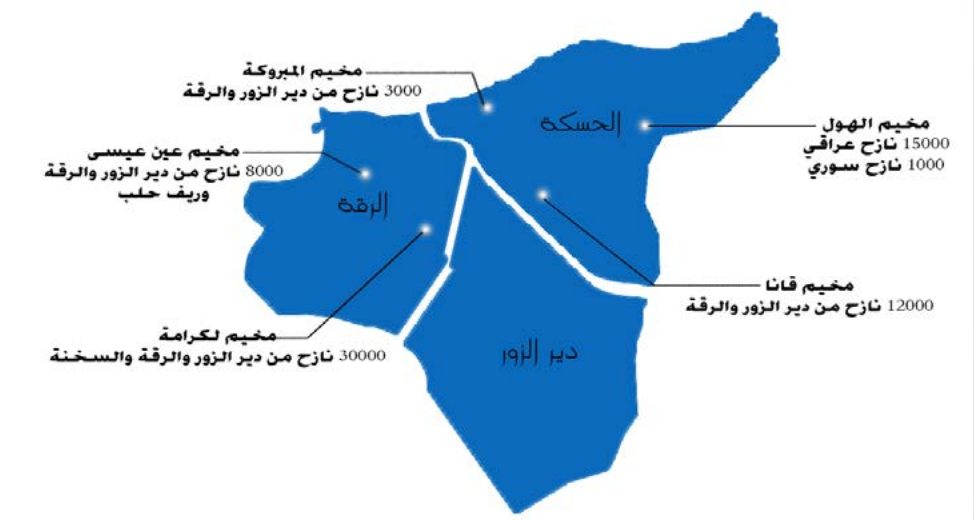

بالعودة إلى ربيع عام 2011، وعلى الرغم من انحياز شباب الرقة إلى صفوف الثورة منذ أوّل مظاهرةٍ ضدّ النظام يوم 25 آذار/ مارس 2011، ظلّت مظاهراتها صغيرةً، و«طيّارة»، وبعيدةً عن الإعلام، وكان عدد الاعتقالات بالمئات ليس أكثر، بينما تأخّر سقوط الشهيد «علي البابنسي»، كأوّل شهيدٍ في الرقة، إلى يوم الخميس 15 آذار/ مارس 2012، أي بعد عامٍ كاملٍ على انطلاق الثورة.

في هذا الجوّ الآمن نسبيًّا، استمرّت الرقة في استقبال النازحين من مدن وأرياف حمص، وديرالزور، وريف دمشق، وحلب، هروبًا من بطش النظام، واشتداد المعارك بينه وبين الفصائل المسلّحة المعارضة، طوال أعوام الثورة حتى ما قبل بدء العمليات العسكرية باتجاه الرقة في حزيران/ يونيو الماضي من قبل «قوّات سوريا الديمقراطيّة» المدعومة من التحالف الدوليّ ضدّ داعش. ففي عامي 2015 و2016، استقبلت المدينة موجاتٍ من النازحين من «السخنة»، و«تدمر»، فضلًا عن لاجئين من «الموصل» و«تلعفر» و«القيارة» من العراق في أواخر عام 2016، بعد اشتداد المعركة ضدّ التنظيم هناك.

وفي الأشهر السابقة على هزيمة النظام في الرقة عام 2013، بعد قتالٍ استغرق ساعتين فقط، أمام «حركة أحرار الشام»، و«جبهة النصرة»، وفصائل أخرى، من بينها «لواء ثوّار الرقة»، قدَّر أصدقاء عدد السكّان في الرقة بمليون ونصف المليون نسمة، قياسًا على درجة الازدحام في الشوارع والأسواق، وليس برصدٍ أو إحصاءٍ حقيقيّ. تلك التقديرات تنخفض إلى نحو 800 ألف نسمةٍ استنادًا إلى قوائم الجمعيّات الخيريّة الموجودة مسبقًا، أو التي تشكّلت بشكلٍ طارئٍ لتقديم المساعدات للنازحين الذين هرب معظمهم من مدنهم وقراهم بأرواح أطفالهم فحسب.

وفي الأصل، عدد سكّان الرقة مختَلَفٌ عليه لأسبابٍ عديدة؛ منها أنّ مدينة الرقة مستقطبةٌ للسكّان منذ عشرات السنين، ولاسيّما بعد إتمام إنشاء سدّ الفرات في بداية السبعينيّات، ويصل عدد المقيمين فيها إلى رقمٍ مماثلٍ لعدد سكّانها. وهؤلاء ليسوا فقط من المهاجرين إليها من ريفها الواسع (مساحة المحافظة 19.160 ألف متر مربع)، بل من جميع المحافظات السوريّة الأخرى، نتيجة تناقص نصيب الفرد هناك من المساحات الزراعيّة، واكتظاظ الدوائر الحكوميّة بالموظّفين، في مقابل وفرة الأراضي الزراعيّة في الرقة، وعزوف أبناء الرقة عن الوظائف الحكوميّة، والمهن اليدويّة. لكن هذه النظرة إلى الوظيفة الحكوميّة تغيّرت منذ منتصف ثمانينيّات القرن الماضي، وأصبحت الواسطة، أو الرشاوى بعشرات أو مئات آلاف الليرات «ثمنًا» لوظيفةٍ حكوميّةٍ، راتبها لا يتجاوز ثلاثة آلاف ليرة سورية في أواخر الثمانينيّات.

النزوح الكبير من الرقة بدأ في أواخر عام 2013، عندما سيطر داعش على الرقة منفردًا، وبدأ بالتضييق على الناس، ووصل النزوح ذروته في عام 2014، وبلغ حدَّ الكارثة في عام 2015، على الرغم من أنّ الخروج من الرقة أصبح مخاطرةً بالنفس في مواجهة داعش، إضافة إلى دفع تكاليف خدمات مهرّبي البشر، بعد منع داعش خروج أيّ فردٍ، أو عائلةٍ إلى «بلاد الكفر» إلّا للاستشفاء.

التهريب وقتها كان في اتّجاه حلب وصولًا إلى تركيا، أو في اتّجاه حماة، والساحل، ودمشق، في رحلةٍ تستغرق أكثر من عشرين ساعة، على اعتبار أنّ «داعش» سيطر على محافظة الرقة كاملة.

وبلغ عدد سكّان محافظة الرقة، وفق المكتب المركزيّ للإحصاء عام 2011، مليونًا وثمانية آلاف نسمة، نقدّر أنّ 40 في المئة منهم يعيشون في الرقة، ولاسيّما بعد الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة في الثلاثين سنة السابقة على عام 2011؛ أي إنّ العدد يقترب من 400 ألف نسمةٍ. ومع الإشارة إلى أنّ تقدير المكتب المركزيّ للإحصاء يستند فقط إلى المسجّلين في الدوائر المدنيّة في الرقة (النفوس)، يمكن إضافة ما لا يقلّ عن 200 ألف نسمةٍ مسجّلين في

محافظاتٍ أخرى، ممّن لم يستقرّوا في الرقة نهائيًّا وينقلوا سجلّاتهم المدنيّة إليها، ليصبح العدد التقديريّ لمن يسكنون الرقة 600 ألف نسمة، في مقابل 608 ألف نسمةٍ على الأقلّ يسكنون خارج مركز المحافظة (قياسًا على أرقام المكتب المركزيّ للإحصاء). أي إنّ سكّان المحافظة يتجاوز عمليًّا 1.2 مليون نسمةٍ، بل أكثر من ذلك، على اعتبار أنّ مدنَ وبلدات وقرى الرقة استقطبت عددًا كبيرًا أيضًا من سكّان المحافظات السوريّة الأخرى قبل عام 2011.

أمّا عن النزوح الكبير من المدينة في أواخر عام 2013، والأشهر الأولى من عام 2014، والذي شمل المحافظة كلّها بعد سيطرة التنظيم عليها، حين بدأ داعش يضيّق على تفاصيل حياة الناس، فبدأ من سكّان الرقة «الأصليّين»، على اعتبار أنّ هؤلاء لديهم صلاتٌ في ريف الرقة، أو يمتلكون ما يعينهم على النزوح إلى حماة، وريف حمص، واللاذقية، وطرطوس، ودمشق، أي إلى وجهاتٍ تحت سيطرة النظام الأسديّ، أو بالاتجاه للجوء إلى تركيا القريبة نسبيًّا، على الرغم من أخطار وصعوبات الرحلة.

أمّا النازحون من مناطق قتالٍ متوتّرةٍ إلى الرقة، فلم يمتلكوا خيار العودة إلى بيوتهم، لأنّ البيوت مدمّرةٌ أصلًا، أو لأنّهم لا يمتلكون ما يساعدهم على العودة والعيش، أو لأنّهم خائفون من العودة إلى مدنهم وقراهم التي كان القتال فيها مستمرًّا حتى الأشهر الأولى من عام 2017.

هذا يعني أنّ الأغلبيّة العظمى من النازحين من الرقة إلى مناطق يسيطر عليها النظام الأسديّ، واللاجئين منها إلى تركيا، كانوا من أبناء الرقة «الأصليّين»، حتى أصبح عدد من نزحوا من مدنٍ أخرى إلى الرقة أكثريّة، قياسًا على من بقي في الرقة من أهلها. وكقرينةٍ على ذلك، روى لي أكثر من صديقٍ أنّه كان يمشي في شوارع المدينة لأكثر من ساعةٍ من دون أن يصادف أحدًا يعرفه.

وفي أواخر عام 2016، كانت التقديرات المتداولة صحفيًّا لا تتكلّم عن أكثر من 150 ألف نسمةٍ في الرقة، أكثريّتهم من النازحين إليها ومن عناصر داعش المهاجرين، بعد خروج معظم أنحاء المحافظة من يد داعش، وتقدّم «قوّات سوريا الديمقراطيّة» في اتّجاه المدينة. هذا العدد التقديريّ تناقص بسرعةٍ نتيجة تزايد «تهريب» السكّان، حتى وصلت تكلفة تهريب الشخص الواحد إلى 300 دولار أميركيّ، مع وجود «أسعارٍ مخفّضة» للأطفال.

ومع اقتراب الأوّل من نيسان/ أبريل 2017، كبدايةٍ مفترضةٍ لمعركة الرقة، وتزامن ذلك مع إشاعة خطر انفجار سدّ الفرات، تزايد خروج السكّان المدنيّين من المدينة، من أبناء الرقة، ومن النازحين إليها هذه المرّة، فانخفضت تقديرات المقيمين في الرقة في أسابيعَ إلى ما دون مئة ألف نسمةٍ، ثمّ إلى خمسين ألف نسمة. والآن لا تتعدّى أكبر التقديرات ثلاثين ألف نسمة، مع تراجعٍ كبيرٍ في النزوح تصاعد العمليات الحربية ضدّ داعش، وألغام داعش المزروعة في أنحاء المدينة كلّها، ولاسيّما مخارجها.

روى لي أحد الأقرباء، أنّ الحياة في الرقّة هذه الأيام تساوت عنده بالموت بقذيفة مدفعٍ، أو برصاصة قنّاص، أو الموت جوعًا أو خوفًا، فخرج في الأسبوع الأخير من شهر آب/ أغسطس الماضي، من بيته في المنطقة التوسّعيّة (غربي وسط المدينة)، مع أفراد أسرته نحو شرقي مدينة الرقة، وصولًا إلى «دوّار الدلّة»، ثمّ ساروا في اتّجاه الجنوب وعبروا الفرات وصولًا إلى إحدى قرى الرقة جنوب الفرات. لم يشاهدوا خلال رحلتهم التي استغرقت أكثر من ساعتين مدنيًّا واحدًا، أو عنصرًا واحدًا من «داعش»، أو من «قوّات سوريا الديمقراطيّة»، داخل المدينة، ولم تلمس أقدامهم الطريق الإسفلتيّة، أو التراب، خلال تلك الساعات، فقط كانوا يمشون بصعوبةٍ فوق ركام البيوت المدمّرة، التي كانت تنفث غبارها في الساعات الأولى من ذلك النهار.

كيف نعود إلى مدينة الرقة؟

رأفت الغانم

على الرغم من الاهتمام الإعلاميّ العالميّ الذي حظيت به معركة الرقة الأخيرة الهادفة إلى انتزاع المدينة من تنظيم الدولة الإسلاميّة «داعش»، إلّا أنّ مصير مدنيّي المدينة المحاصرين، والنازحين عنها، لم يكن في دائرة الضوء؛ اللهم باستثناء بعض التقارير التي صدرت عن منظّماتٍ حقوقيّةٍ، وأشارت إلى حجم الدمار الضخم الذي لحق بالمدينة وسكّانها، حيث قتل أكثر من ألف مدنيٍّ، وتجاوز عدد المحاصرين خمسة عشر ألف محاصرٍ بحسب أقلّ التقديرات، بينما توزّع بقيّة السكّان المدنيّين بين لاجئٍ ونازح.

وخلص الرقاويّون من الصور والفيديوهات التي تناقلوها على هواتفهم الخلويّة لبيوت وشوارع مدينتهم، ومصدرها بعض الأهالي الذين ذهبوا إلى أطراف المدينة فور تحريرها، إلى أنّ الرقة التي كانوا يعرفونها انتهت؛ فقد طال الخراب والدمار شبه التامّ مرافقها العامّة والخاصّة، والبيت الذي لم يُهدم حُرق، والذي لم يُحرق أصيب بأضرارٍ متفاوتة.

وأخبرني صديق عاد إلى مرابع صبانا يتفقّدها بعد تحرير المدينة: (إنّ كلّ أربعة بيوتٍ بينها بيتٌ مدمّرٌ بشكلٍ كاملٍ، واثنان منها أصيبا بأضرارٍ جسيمةٍ، والرابع طالته أضرار طفيفة. أمّا في قلب المدينة، فكلّ أربعة بيوتٍ بينها ثلاثة بيوتٍ دُمّرت تدميرًا كاملًا. أمّا شارعا «الوادي» و«تل أبيض»، وهما من أهمّ الشوارع الحيويّة في المدينة، فالدمار أتى على كلّ ما فيهما). وإذ يشاع أنّ معركة الرقة قد انتهت لا يمكن التفكير في حماية المدنيّين واحترام حقوقهم من دون التفكير بسبل عودتهم، وبإعادة إعمار مدينتهم، وبآليّة مشاركتهم في إدارتها. وهذا ما يشغل الرقاويّين اليوم، حسب كلّ من تواصلنا معه، وتراهم بانتظار معرفة إن كان الصمت الدوليّ حول هذه الحاجات هو لحظة تأمّلٍ أم بداية إهمال. فمن بين ما يقارب الـ 600 ألف رقاويّ نازح ولاجئ هناك أكثر من ربع مليون نازح مشرّدين بلا مأوى لائق. وكثيرٌ من هؤلاء يجدون أنفسهم بين خيارين: فإمّا البقاء في العراء بلا مأوى، أو الذهاب بعيدًا لينتقلوا من معاناة النزوح إلى مجاهل اللجوء على أمل الحصول على حياةٍ لائقة، فهم لا يجدون جوابًا عن سؤالٍ يطرحونه بإلحاحٍ مفاده: «كيف نعود إلى مدينة الرقة؟».

من حكايا القامشلي (١)

شفان إبراهيم

يشكر النازحون القدر لبقاء مناطقَ متعدّدةٍ في سورية بعيدةً عن الدمار والخراب، ومنها مدينة القامشلي التي استقبلت مطلع أيلول/ سبتمبر 2011، أعدادًا كبيرةً من النازحين السوريّين من مختلف المحافظات والمدن، ولاسيّما تلك القريبة منها، إثر اندلاع المواجهات بين القوّات الحكوميّة والمعارضة المسلّحة، أو نتيجة زيادة رقعة التظاهرات وتشديد القبضة الأمنيّة وارتفاع وتيرة الاعتقالات.

الإعلامي آرام شوشوميان

ولم يتسنَّ لأغلبيّة النازحين سوى حملِ ملابسهم، وما استطاعوا إخراجه معهم من نقودٍ؛ كما هو الحال مع حسن أبي محمد (49) عامًا الذي عثر على «حوش» صغيرٍ لا يتجاوز الـ 110م2، لإيوائه مع أبنائه وعائلة أخيه ووالديه؛ وبـ «رهنيّةٍ» معقولة، قياسًا على سوق العقارات، نتيجة علاقته الجيّدة مع أحد سكّان حيّ الأشوريّة. ولقد لجأ «حسن» إلى مدينة الرقة بدايةً، واستقرّ فيها لأسبوعين، لكنّه اضطرّ لتغيير وجهته نتيجة عدم توفّر السكن والعمل كما يقول.

يتحسّر «حسن» على حياته السابقة في مدينة دير الزور، الواقعة على بعد 265 كم جنوب مدينة القامشلي؛ فإلى جانب شقةٍ واسعةٍ يملكها وسط مدينة دير الزور، كان يدير مطعمًا للوجبات السريعة، قبل أن تسوء الأوضاع على نحوٍ أجبره على الهرب من نيران القذائف.

معاناة نتيجة البُعد

رحلة العذاب والنزوح لم تكن الأولى من نوعها لعائلة حسن، فهو ينحدر من أصولٍ كرديّة، وكانت عائلته قدمت من تركيا منذ عقودٍ عديدة، وكانت دير الزور ملاذها الآمن. وفي القامشلي التي نزح إليها في أثناء الحرب الراهنة، لم يجد «حسن» أيَّ معاناةٍ للحصول على عملٍ، حيث أكسبته خبرته الطويلة في صناعة الفول والمسبّحة فرصةً للعمل كمشرفٍ على أحد المطاعم وسط المدينة، بأجرٍ يوميّ، مقداره عشرة دولارات. وبما أنّه يساهم في إعالة عائلةٍ متكافلة، فعمل أخيه لدى أحد المراكز الحكوميّة يخفّف العبء الماديّ عليهما.

ويصرُّ «حسن» في أثناء لقائنا على أن نسجّل شكره ومودته لأهالي حيّ الأشوريّة، لكرم استضافتهم وحسنجوارهم. في الوقت الذي يؤكّد ضرورة الإشارة إلى ضعف عمل الجمعيّات والمؤسّسات الإغاثيّة. الأمر الذي ننقله من دون أن نؤكّده بانتظار إجرائنا تحقيقًا صحفيًّا عن الموضوع نطّلع خلاله على عمل هذه الجمعيّات، وعلى رأي العاملين في هذا الحقل بالإمكانات والعوائق.

صدمة قاسية

أمّا الإعلاميُّ «آرام شوشوميان» (32 عامًا)، فكانت مشاهد ذبح المسيحيّين وسط عام 2012، على يد مُسلّحين مُلثّمين في مدينة الطبقة، كفيلةً بدفعه، مع كثرٍ مثله، إلى اتّخاذ قرارِ ترك المدينة. ولم تكن الطرق الواصلة بين مدينة «الطبقة» ومدينة «القامشلي» آمنةً؛ حيث سطت جماعاتٌ مسلّحةٌ على عربته الخاصّة أثناء توجّهه صوب أقربائه، وبعد ستِّ ساعاتٍ قضاها على الطرقات استطاع الوصول إلى مشارف مدينة القامشلي.

بعدها مكث «آرام» نحو عامٍ من دون عملٍ، لكنّه مع تطوّر علاقاته بسكّان المدينة، والعاملين ضمن المجال الإعلاميّ فيها تحديدًا، استطاع تأمين عملٍ ضمن إذاعة «آرتا» لنقل الأخبار باللغة الأرمنيّة والتغطية الإخباريّة، إضافة إلى مساهمته في افتتاح مركزٍ لرعاية المسنّين برفقة أصدقائه.

وإذ ينفي «آرام» أيَّ شعورٍ بالغربة أو وجود عوائقَ أو مشكلاتٍ حيث يسكن، إلّا أنّه يُبدي انزعاجه من غلاء إيجارات البيوت. وبعد تدمير، وسرقة أملاكه، وعقاراته، يتردّد «آرام» في العودة إلى مدينة الطبقة مُجدّدًا، فهو يفكّر بالبقاء في القامشلي، التي توقّع لها مستقبلًا جميلًا، لكنّه يبقى يتحيّن الفرصة للهجرة إلى أوروبا.

ويبقى أن نسجّل أنّه مع دخول الأزمة في سورية عامها السابع، تزداد المخاوف من سوء أوضاع النازحين، بسبب تقليص حجم السلال الغذائيّة للأشخاص المحتاجين، وهو ما برّره برنامج الأغذية للأمم المتّحدة بنقص أموال المانحين وتأخّرها.

النزوح الساحليّ المحلّيّ

راتب شعبو

على خلاف النزوح الناجم عن كوارثَ طبيعيّةٍ، يحمل النزوح الناجم عن الحروب والصراعات ظلالًا سياسيّة وانحيازاتٍ مسبقةً، تضاف إلى موقف الأهالي المستقرّين من الأهالي الوافدين إلى مناطقهم، فتجعل الوافدين محلَّ ترحيبٍ أو رفض، مثقلةً بذلك على البعد الإنسانيّ لقضيّة النزوح.

أشدّ أنواع النزوح إيلامًا هو النزوح الناجم عن الصراعات الداخليّة، إذا ما قيس بالنزوح الناجم عن الحروب بين الدول. في هذه الحالة الأخيرة، ينزح الأهالي من المناطق الحدوديّة إلى داخل بلدهم. إذًا، فهم يتحرّكون في بيئةٍ بشريّةٍ متفهّمةٍ ومتضامنةٍ بعد أن جعلتها الحرب متجانسةً سياسيًّا في وجه عدوٍّ خارجيّ. كما أنّ أجهزة الدولة «الوطنيّة» تحافظ على وظيفتها العموميّة تجاه النازحين، وتجتهد في تأمين المأوى والمستلزمات الضروريّة. هذا النوع من النزوح يحتفظ، إلى حدٍّ بعيدٍ، بكونه قضيّةً عامّةً يتبنّاها المجتمع والدولة.

أمّا الصراعات الداخليّة، فإنّها تسبّب نزوحًا أكثر مرارة، لأنّه يتحرّك على أرضٍ سياسيّةٍ زلقةٍ ومكهربة، تسحب من النزوح عموميّته وإنسانيّته وتتركه عبئًا على أصحابه؛ ليس بوصفهم منكوبين فحسب، بل، في كثير من الأحيان، بوصفهم مذنبين. وتزداد المرارة أكثر مع طول الصراع وتردّد نتائجه العسكريّة بين تقدّم وتراجع، وما يحمل ذلك من تكرار النزوح وأفول الأمل.

النزوح الناجم عن صراعاتٍ داخليّةٍ يكون مختلطًا، منه ما يعود إلى السبب العسكريّ؛ أي الهرب من مناطق نزاع عسكريّ، ومنه ما يعود إلى أسبابٍ سياسيّةٍ أمنيّة؛ أي هرب أفرادٍ وعائلاتٍ من بطش الجهة التي تسيطر على منطقةٍ معيّنة، هذا فضلًا عن التهجير الذي يُفرض على الأهالي تنفيذًا لسياساتٍ، لها غاياتٌ ديموغرافيّةٌ أو انتقاميّة.

شكّل الساحل السوريّ مستقرًّا لموجاتٍ عديدةٍ من النزوح الناجم عن الصراع الداخليّ، نتناول منها الآن موجات النزوح المحلّيّة؛ أي التي خرجت من الساحل واستقرّت فيه أيضًا. أوّل هذه الموجات كان نقل أهالي الرمل الجنوبيّ إلى المدينة الرياضيّة في صيف عام 2011، تمهيدًا لاقتحامه من قبل الجيش، بعد أنّ ظلّ عدّة أشهر خارجًا عن سيطرة النظام. حينها كان النظام لا يزال يحرص على تقديم نفسه للعالم على أنّه يفصل بين الأهالي والمسلّحين، ويقدّم سبل الحماية للمدنيّين ويؤمّن لهم إقامةً آمنةً خارج مناطق القتال.

هذا ما حصل بالفعل، وقد عادت العائلات إلى مساكنها بعد انتهاء المعركة في الرمل الجنوبيّ، التي انتهت بمحاصرة نحو 400 شابٍّ مسلّحين بسلاحٍ خفيف، تقصّد النظام الحفاظ عليهم بأن فتح أمامهم طريق اللجوء إلى جبال اللاذقية الشماليّة الشرقيّة (جبل الأكراد) ليطوّروا هناك تشكيلاتٍ عسكريّةً إسلاميّةً، ستكون مسؤولةً عن دفع موجة لجوءٍ أخرى، ضحاياها عائلاتٌ من أصولٍ علويّةٍ هذه المرّة.

نزحت هذه العائلات العلويّة من قرى شمال اللاذقية التي اجتاحتها تنظيماتٌ جهاديّةٌ في آب/ أغسطس 2013، في ما سمّي «معركة أحفاد عائشة أمّ المؤمنين»، إلى مدينة اللاذقية. وكما في الحالة الأولى، كان النازحون محطَّ اهتمام أجهزة الدولة والمجتمع المحلّيّ من دون مواقفَ عدائيّة. والحقيقة أنّ هؤلاء الوافدين لم يشكّلوا ضغطًا على الأهالي المستقرّين؛ لأنّه جرى احتواؤهم في مرافقَ عامّةٍ من جهة (مدارس)، ولأنّ نزوحهم لم يدم طويلًا من جهةٍ أخرى. يمكن القول: إنّ الدولة، في هاتين الحالتين المذكورتين، حافظت على دورها العموميّ تجاه النازحين.

لم يكن نزوح أهالي البيضا وراس النبع في بانياس التابعة لمحافظة طرطوس، إثر المذبحة التي ارتُكبت بحقّ أهالي المنطقتين في أيار/ مايو 2013، شبيهًا بالنزوحين السابقين، فقد حمل ملمحًا أساسيًّا قذرًا من ملامح الصراع؛ سواء من حيث سبب النزوح، أو من حيث تعامل الدولة مع النازحين. السبب هو المذبحة التي ارتُكبت بيد عناصرَ تابعةٍ بصورةٍ غير رسميّةٍ للنظام (شبيحة)، وبتواطؤٍ وتسهيلٍ من قيادة الجيش التي رفعت يدها عن حماية الأهالي تاركةً لتلك العناصر أن تتحرّك بحرّيّةٍ لتنفيذ جريمتها. حمل الناجون من البيضا وراس النبع مصيبتهم، ورحلوا عن بلداتهم من دون معونة أحد، وكأنّ نزوحهم شأنٌ خاصٌّ بهم، لا يد للدولة فيه، ولا يد تقدّمها الدولة لهم. حتى إنّ الدولة عاقبت المنظّمات المدنيّة التي سارعت لتقديم العون، مثل جمعيّة العاديات في طرطوس. غير أنّ الجانب الأكثر إيلامًا في هذا النزوح الساحليّ المحلّيّ، هو بروز الشرخ الطائفيّ على المستوى الشعبيّ؛ فقد لجأ المنكوبون، الذين هم من أصولٍ سنّيّةٍ، إلى قرى «المتراس» و«الزارة» و«الحصن» السنّيّة البعيدة عنهم قياسًا بقرى علويّة مرَّ بها

عمل للفنان همام السيد

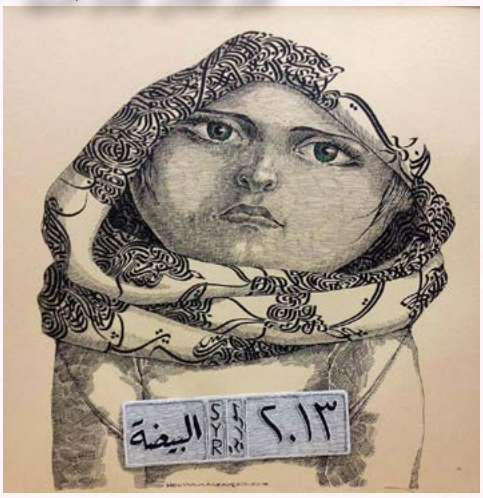

النازحون، ولكنّهم لم يفضّلوا اللجوء إليها رغم محاولات عددٍ من الناشطين المستقلّين في هذه القرى.

موجة النزوح الناجمة عن مذبحة «البيضا» و«رأس النبع»، وتلك التي نجمت عن مذبحة قرى شمال اللاذقية، أظهرتا أنّ طرفي الصراع العسكريّ (نظام الأسد والتشكيلات الإسلاميّة) يعاملان المدنيّين كأهدافٍ عسكريّةٍ من دون احترامٍ لأيّ قانونٍ أمميّ أو قيمةٍ إنسانيّة. وسرعان ما أكّد النظام هذا في استخدام السلاح الكيمياوي في غوطة دمشق، بعد أقلّ من ثلاثة أسابيع من قيام التشكيلات الإسلاميّة بمجزرتها في ريف اللاذقية الشماليّ.

تمركز التشكيلات العسكريّة الإسلاميّة في جبلي الأكراد والتركمان شمال وشرق اللاذقية، وما نجم عنه من قصفٍ ومعاركَ مستمرّة، دفع موجات نزوحٍ جديدةٍ لأهالي هذه المناطق، تميّزت هذه الموجات بلجوئها إلى مناطقَ جبليّةٍ غير مأهولة؛ أي لم تكن هناك بيئةٌ مستقبلةٌ لهؤلاء الذين نصبوا الخيم وعاشوا في أسوأ حالٍ يمكن تصوّرها من الحرّ والبرد والوحول ونقص الموادّ، بما في ذلك ماء الشرب، من دون أيّ مساعدةٍ تذكر. هؤلاء كانوا الطرف الأضعف في حالة النزوح، وهم متروكون من الجميع إلى بؤسهم الطارئ، بين دولةٍ تعاملهم كأعداء ومجتمعٍ ممزّقٍ عاجزٍ عن احتضانهم.

هكذا يبدو أنّ الساحل نفسه، الذي بقي بعيدًا إلى حدٍّ كبيرٍ عن الدمار والعنف قياسًا على الأماكن الأخرى من البلاد، يلخّص في موجات نزوحه المحلّيّة الملامح الأساسيّة في الصراع السوريّ المزمن، هذه الملامح التي غدت، مع الوقت، أكثر بشاعةً وانحطاطًا.

نازحو السويداء: بين الغربة والاغتراب

همام الخطيب

لم يكن شعار «الشعب السوريّ واحد» الذي أُطلق في بداية الاحتجاجات السوريّة في آذار/ مارس 2011، حقيقةً مستقرّةً في وعي السوريّين لذاتهم بوصفهم شَعبًا لا شُعبًا، بقدر ما كان هدفًا ورغبةً عندهم في تجاوز أزمة «التشظّي» المجتمعيّ التي وصلوا إليها. فكان هناك مستويان متجذّران في بنية المجتمع السوريّ: ظاهرٌ وباطنٌ؛ ظاهرٌ يحكي عن «اللحمة الوطنيّة» و «حوار الأديان» وإلى ما هنالك، وباطنٌ يمور بالانقسامات الإثنيّة والطائفيّة والعشائريّة التي تعشّش في عمق البنية النفسيّة والفكريّة واللغويّة و«المثيولوجيّة» للمجتمع. وهذا ما تشير إليه التجمّعات السكنيّة المتجانسة في مدينةٍ غير متجانسةٍ كدمشق؛ فهناك مناطقُ يسكنها العلويّون، وأخرى يسكنها الدروز، وهكذا، وهي تتداخل مع الانقسامات الطبقيّة. كما كان هذا ظاهرًا في «الشلليّة» التي كانت تحكم العلاقات في المنشآت العامّة التعليميّة والخدميّة؛ فأبناء السويداء يتعرّفون إلى بعضهم في المدينة الجامعيّة في دمشق، وهكذا أبناء السلمية ودير الزور والحسكة... ويبقون –غالبًا– كجزرٍ معزولةٍ عن بعضها؛ كلُّ «شلّةٍ» تكتفي بذاتها وتنغلق على نفسها، وهو ما غذّته السلطة الأمنيّة عبر قمعها السياسة الوطنيّة الديمقراطيّة والفرز المغاير الذي تشترطه وتؤدّي إليه.

وبقيت الحال هذه إلى أن ضربت البنى الاجتماعيّة «الفوضى الخلّاقة»، متجسّدةً باحتجاجاتٍ كسرت جدار الصمت والخوف، فطفا إلى السطح ما كان مسكوتًا عنه، وظهرت الثنائيّات الضدّيّة التي تتحكّم في تكوين العقل السوريّ. فبدا لنا ما كانت تخفيه حقبة الاستبداد وتغذّيه في آن.

يقول الباحثون في علم النفس: إنّ أوّل مرحلةٍ لعلاج المرض هو اكتشافُ المشكلة، ثمّ الإقرار فيها، ومن بعدها يصبح العلاج ممكنًا؛ وهذا ينسحب على المجتمعات المريضة أيضًا.

أمّا في ما يتعلّق بموضوعنا يقول «أبو محمد» من سقبا وهو نازح في مدينة السويداء: «نعم، بدأنا نتعرّف إلى بعضنا كسوريّين، فلا يمكنك أن تدرك فعل السوس في الخشب، ما لم يفعل المنشار فعله، الثورة كشفت السوس فينا».

وعن تصوّراته عن مدينة السويداء قبل النزوح إليها قال: «لم تكن السويداء خيارًا في البداية إلّا أنّنا اضطررنا إليها بعد أن تقطّعت بنا السبل، فلا المجتمع يناسبنا؛ حيث نخاف الانحلال فيه، والتطبّع بعاداته. إضافة إلى ما علق في أذهاننا من خلال موروثنا (تغدّى عند الدرزي ونام عند المسيحيّ)، كنّا نعرف أنّ خصلة الكرم موجودةٌ لديكم، أمّا الآن فشعرنا بالأمان أيضًا». وعن حالة القلق والخوف التي عاشها عند وصوله إلى السويداء قال: «على الرغم من الحفاوة التي استقبلنا فيها أهالي محافظة السويداء عند وصولنا، إلّا أنّنا كنّا في غاية الخوف والحذر. وفي قرارة نفسي كنت أقول: إنّ هؤلاء مدسوسون من المخابرات يريدون أن يُلحقوا بنا الأذى، وذلك بناءً على تصوّراتي المسبقة عن مدينة السويداء كمدينةٍ مواليةٍ للنظام، وبقيت ترافقني تلك الوساوس إلى أن توضّحت الصورة لديّ».

«فاطمة» نازحة من درعا إلى السويداء تقول: «تركت بيتي هناك، ما زلتُ في نومي أسقي «القرنفل» و«الختمية» في الحديقة. أحلامي دائمًا تكون حيث كنت لا حيث أنا الآن. ثبّتت مخيّلتي تلك اللحظة التي فارقتُ فيها قطعةً من روحي التي بقيت هناك؛ في صحون «روميو وجولييت» التي ورثتها عن أمي، وأطباق القشّ، التي ساهمت في صنعها (أذكر أنّ وظيفتي كانت –آنذاك– مقتصرةً على تليين القشّ بالماء)، وفناجين «السجادة» و... تفاصيل تسكنني وتأبى الرحيل، وجهي ما زال معلّقًا في مرآة بيتي»، وتجهش في البكاء.

نعم يا «فاطمة»، كان الحدث فجائيًّا وصادمًا ومؤلمًا بحجم كارثة، تلك التفاصيل لا تُنسى فهي حياتنا. ومن يُقتلع من أرضه تبقى فيه ذاكرة الجذور التي، وإن أصبحت خارجها، تأخذ لون ترابها. لكن، هل تؤجّلين الحياة إلى أن تعودي؟

تخرج «فاطمة» من حزنها بسرعة غريقٍ لحظة النجاة: «إلّا أنّ هذه التجربة لم تكن سيّئة في المطلق، فقد جعلتنا نتعرّف إلى عاداتٍ غير عاداتنا ونتعامل معها، واستطعنا أن نثبت أنفسنا ونغيّر التصوّرات المسبقة عنّا». وعند سؤالي لها: ما هو أفضل ما وجدته في السويداء؟ ضحكت «كالبكاء» وهي لا تزال تحاول التغلّب على حزنها، وقالت: «طبعًا، هو كأيّ مجتمعٍ في سورية، فيه كثيرٌ من العادات الجيّدة، ولكن ما خطر في ذهني الآن هو أنّ الأسر هنا تكتفي بولدين أو ثلاثة أولاد، ولو كانوا إناثًا».

لم يكن المجتمع في السويداء أفضل حالًا من ناحية تصوّراته عن باقي مكوّنات الشعب السوري؛ حيث كان هناك قسمٌ ليس بالقليل من أبناء محافظة السويداء ينظر إلى هؤلاء النازحين على أنّهم قد يجلبون خرابًا إلى المحافظة، ولاسيّما أنّ دخولهم إلى السويداء ترافق مع شائعاتٍ أطلقتها ماكينة سلطة الأسد الإعلاميّة، مفادها «أنّ هؤلاء النازحين بينهم خلايا نائمةٌ قد تُحدث خللًا أمنيًّا في المحافظة». وعلى الرغم من هذا كلّه طغى الجانب الإنسانيّ على الموروثات الاجتماعيّة والدينيّة وعلى الانقسام السياسيّ أيضًا. فلم تبق إغاثة النازحين حكرًا على ناشطي المحافظة فحسب، بل شارك فيها قسمٌ كبيرٌ من الأهالي بمختلف انتماءاتهم السياسيّة، وظهرت حملاتٌ تعنى بإغاثة النازحين كحملة «بيتي أنا بيتك» ولجان «المواطنة والسلم الأهليّ» وكثير من الفعاليّات المدنيّة التي نشطت في هذا المجال.

أمّا الآن، بعد مرور ستِّ سنواتٍ من الأحداث المتغيّرة. يدرك الناظر إلى المجتمع في السويداء أنّ الناس بدأت تتقبّل بعضها على ما هي عليه؛ فلم يعد يضحكهم اختلاف اللهجة أو يزعجهم اختلاف اللباس. باتوا الآن يستعيرون من بعضهم فنون الطبخ، وبعض الكلمات التي بدأت تتسرّب إلى الحقل المعجميّ لكلّ لهجة. كما لم تعد النظرة السائدة تعطي النازحين صفة «إرهابيّين» والمضيفين صفة «كفّار أو منحلّين أخلاقيًّا».

عمل للفنان شاهر الصغير

«منرجع عالمخيّم؟!»

يوسف زيدان

«يا ترى، منرجع على فلسطين؟!» سؤالٌ لم يفارق الحاجّة الفلسطينيّة السبعينيّة التي لجأت إلى سورية، وهي طفلةٌ صغيرةٌ بصحبة أمّها وأخواتها مع أفواج اللاجئين الفلسطينيّين الذين هُجّروا من فلسطين عام 1948، وتشتتوا يحملون مفاتيحَ بيوتهم وحلم عودةٍ لمّا يتحقّق.

«يا ترى.. منرجع عالمخيّم؟!» تغيّر المكانُ وبقي السؤال الذي لازم الحاجّة الفلسطينيّة، التي تشتّت أبناؤها وأحفادها في أرجاء الأرض، منذ أن نزحت عن مخيّم اليرموك في أواخر عام 2012، وحتى وفاتها بعد أربعة أعوامٍ بعيدةً عن كلا الحبيبين.

هذا السؤال يلخّص قصّة مخيّم اليرموك بين محنتين، كلّ واحدةٍ منهما أكثر إيلامًا من الأخرى. فالمحنة الطارئة التي ألمّت بمعظم الفلسطينيّين في سورية أجبرتهم على النزوح والهجرة بعد تعرّضهم لعمليّات القتل والقصف والاعتقال والحصار والتجويع والتهجير القسريّ، وهو ما عانوه منذ بدء الاحتجاجات في سورية في منتصف آذار/ مارس 2011، والتي تحوّلت لاحقًا إلى صراعٍ مسلّحٍ متعدّد الأطراف والأهداف والولاءات، ومن ثمَّ إلى حربٍ بالوكالة بين قوًى إقليميّة ودوليّة تتصارع على النفوذ والمصالح في المنطقة، كان للاجئين الفلسطينيّين منها حصّة توازي نسبة تعدادهم بين السوريّين.

كان يعيش في مخيّم اليرموك قبل احتجاجات عام 2011، نحو مليون نسمة، منهم نحو 200 ألف لاجئ فلسطينيّ من أصل نحو 600 ألف لاجئٍ في مختلف أنحاء سورية، أمّا بقيّة سكّان المخيّم فكانوا من السوريّين القادمين من مناطقَ مختلفة.

مرَّ مخيّم اليرموك منذ بدء الأحداث في سورية بالعديد من المحطّات الفارقة، بدأ معظمها منذ الربع الأوّل من عام 2012؛ حينما تعرّض المخيّم بشكلٍ متواترٍ للقصف بالقذائف العشوائيّة والقنص، فيما استمرَّ الناشطون واللجان الأهليّة في تقديم الدعم الإغاثيّ والإنسانيّ للسوريّين النازحين من مناطق الجوار الساخنة. كما جرت في المخيّم بعض المظاهرات المحدودة والصغيرة نجم عنها سقوط العديد من الضحايا، أبرزها مظاهرةٌ حاشدةٌ جرت في الشهر السابع من 2012، شارك فيها آلاف الفلسطينيّين والسوريّين، ليعقبها في شهر رمضان الذي صادف وقوعه في آب/ أغسطس 2012، استهداف المخيّم بقذائف الهاون العشوائيّة التي سقط فيها عشرات الضحايا والجرحى، فيما عرف بمجزرة «شارع الجاعونة».

العلامة الفارقة في تاريخ مخيّم اليرموك كانت في يوم 16 كانون الأوّل/ ديسمبر 2012، والذي كان يومًا مأسويًّا بالغ القسوة على أهالي المخيّم، حين قصفت طائرات «الميغ» السوريّة بالصواريخ جامع «عبد القادر الحسينيّ» وجوار مدرسة «الفالوجة» التي كانت تأوي نازحين سوريّين من مدينة «الحجر الأسود» وحيّ «التضامن»، وهو ما نجم عنه عشراتُ الشهداء الفلسطينيّين والسوريّين. وحصل ذلك القصف الجويّ بالتوازي مع دخول كتائب من «الجيش الحرّ» إلى المخيّم عقب بعض الانشقاقاتِ بين عناصر اللجان الشعبيّة التابعة للجبهة الشعبيّة – القيادة العامّة المؤيّدة للنظام، لتسود حالةٌ من الذعر والفزع بين أهالي المخيّم، ليتزامن هذا مع شائعاتٍ روّجتها بعض المجموعات المؤيّدة للنظام السوريّ في مساء اليوم نفسه، عن إعطاءِ الجيش السوريّ مهلة 24 ساعة لأهالي المخيّم لإخلائه، ممّا سبّب في صباح اليوم التالي حالة نزوحٍ جماعيّةً بائسةً للأهالي من الفلسطينيّين والسوريّين، وبقي في المخيّم وقتها بضعةُ آلاف من سكّانه.

هذا اليوم الحزين الذي سمّاه كثيرون بالنكبة الجديدة، حفر في وجدان فلسطينيّي المخيّم جرحًا غائرًا لم يندمل حتى اللحظة؛ فمخيّم اليرموك كان ملجأهم الصغير في طريق حلم عودتهم إلى فلسطين. عاشوا من قبله يحملون مفتاح العودة إلى فلسطين، ليضمّوا إليه مفتاح العودة إلى مخيّم اليرموك، وهم الآن في المنافي لا يزالون يتساءلون «يا ترى منرجع عالمخيّم؟!».

في جرمانا

ماجد طباع

بالتزامن مع بدء دخول قوّات النظام إلى القرى والمدن السوريّة عام ٢٠١٢، بدأ النازحون القدوم إلى مدينة جرمانا في ريف دمشق. بدايةً، كان النزوح إلى المدينة محصورًا في أبناء الريف الدمشقيّ، ولاسيّما الريف الجنوبيّ منه، إلّا أنّ حركة النزوح اتّسعت بالتساوق مع امتداد آلة النظام العسكريّة وتصعيد عنفها؛ فدخلت إلى مدينة جرمانا أفواجٌ جديدةٌ من النازحين السوريّين من المناطق السوريّة جميعها.

ومنذ نزحوا افترش القادمون الفقراء، غير القادرين على دفع الإيجارات، الساحات العامّة والحدائق، فبدت المدينة في مأزقٍ كبير. وممّا زاد الأمر سوءًا أنّ الدولة فتحت المدارس لإيوائهم بقرارٍ ارتجاليّ وتخلّت عن باقي مسؤوليّاتها نحوهم، ومنها توفير أدنى احتياجات الحياة. ممّا دفع بناشطي المدينة، وبعض المتطوّعين في الهلال الأحمر، إلى محاولة تأمين ما يقي هؤلاء النازحين من الجوع والظروف الجوّيّة، واستمروا على هذا الحال بالرغم من توكيل الدولة للّجان الشعبيّة (الشبيحة)، التي كانت قد شكّلتها لقمع الاحتجاجات، مهمّة الإشراف على توزيع المساعدات.

ومن الصعوبات التي واجهت النازحين في جرمانا: إيجارات الشقق المرتفعة جدًّا، هذا إن حصلوا على الموافقات الأمنيّة التي كانت سببًا في اعتقال كثيرين منهم، ما دفع بعضهم إلى السكن في منازل غير مكسوّةٍ أو مخدّمة. إضافةً إلى نظرة المجتمع المضيف إليهم على أنّهم قد يجلبون الخراب إلى المدينة، ولاسيّما أنّ دخولهم إلى المدينة تزامن مع وضعٍ أمنيّ متدهور، تمثّل في عدّة تفجيراتٍ مجهولة الجهة المنفّذة راح ضحيّتها عشرات الضحايا، وهو ما استثمره النظام في تفعيل العداء بين النازحين والمجتمع المضيف، فضلًا عن محدوديّة فرص العمل لديهم، ما دفعهم إلى العمل في ظلّ ظروفٍ صعبةٍ وأجرٍ زهيد.

واليوم وصل عدد النازحين في مدينة «جرمانا» إلى أكثر من مليون نازحٍ، تزداد أوضاعهم سوءًا يومًا بعد يوم. فالإحباط والفقر والخوف من الاضطهاد والبطالة أصبحت حالةً أصيلةً لديهم، بعد أن كانوا يشعرون أنّها مرحلةٌ مؤقّتة.

وعلى الرغم من وجود وجوهٍ إيجابيّة تجلّت بمبادراتٍ لإنشاء فرق إغاثة ومساعدات صحيّة وتعليميّة، إلّا أنّ حالة النازحين أضحت كارثيّةً، ومن الممكن أن تؤدّي بالمجتمع عمّا قريب إلى الانحلال الاجتماعيّ والأخلاقيّ وتفشّي الجريمة والأمراض النفسيّة، إضافة إلى عدم المبالاة بالشأن العامّ والأنانيّة والفرديّة في نمط التفكير والحياة.

اللاجئون السوريّون في الأردن: واقع ومشكلات

لؤي عيد– الأردن

يتّسم واقعُ اللاجئين السوريّين في الأردن بسماتٍ خاصّةٍ تميّزه عن واقع نظرائهم في باقي بلدان الجوار، لأسبابٍ جغرافيّةٍ واجتماعيّة؛ من ذلك، على وجه المثال لا الحصر، العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين محافظة درعا (ومنها النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين إلى الأردن) مع الشمال الأردنيّ (محافظتي إربد والمفرق)، والتي تعزّزها صلاتُ القرابة، والأصول العشائرية المشتركة.

وهو ما يفسّر الاستقبال الذي حظيت به الدفعات الأولى للاجئين الذين بدؤوا بالتوافد إلى الأردن، ولاسيّما إلى مدينتي المفرق والرمثا الحدوديّتين، في وقتٍ مبكّرٍ منذ 15-11-2011. حيث استُقبل هؤلاء اللاجئون في بيوت الضيافة، والمساجد، ومساكن قدّمها السكّان إليهم مجّانًا. وتولّت عدّة جهاتٍ، من بينها مؤسّساتُ المجتمع المدنيّ وهيئاتٌ شعبيّةٌ، جمع المساعدات وتقديم المعونات والتبرّعات والطرود الغذائيّة للاجئين. وبلغ عدد اللاجئين في حينه 1800 لاجئٍ وفق تقرير المفوّضيّة العليا للاجئين (تفاصيل خطّة المفوّضيّة لاستقبال اللاجئين السوريّين في الأردن 15-11-2011 تصريح نائب المفوّضيّة في عمّان «عرفات جمال»). وحتّى ذلك الوقت، لم تكن المفوّضيّة والحكومة الأردنيّة تتوقّعان أن تتواصل عمليّات اللجوء لتأخذ طابع الهجرة الجماعيّة كما حدث في عامي 2012 و2013، وهو ما دفع الطرفين إلى التفكير الجدّيّ في البدء ببناء المخيّمات؛ فبُني مخيّما «الزعتري» و«مريجيب الفهود» (المخيّم الإماراتيّ) بقدرةٍ استيعابيّةٍ لـ 200 ألف لاجئ.

الموجة الكبيرة والرئيسة: 2012-2013

مع ارتفاع حدّة الصراع التي أخذت في عامي 2012-2013، بعدًا كارثيًّا، شهد الأردن تدفّقًا يوميًّا للاجئين قُدّر بـ 1500 - 2000 لاجئ يوميًّا، ما أدّى إلى ارتفاع أعداد اللاجئين في أواسط عام 2013، لتصل إلى 530 ألف لاجئٍ وفق تصريح وزير الداخليّة الأردنيّ «حسين المجالي»، وهو ما أكّده منسّق شؤون اللاجئين في وزارة الداخليّة الأردنيّة «صالح الكيلاني».

واستُوعب القسم الأكبر منهم في مخيّمي «الزعتري» و«مريجيب الفهود»، ومخيّماتٍ أخرى سنأتي على ذكرها لاحقًا.

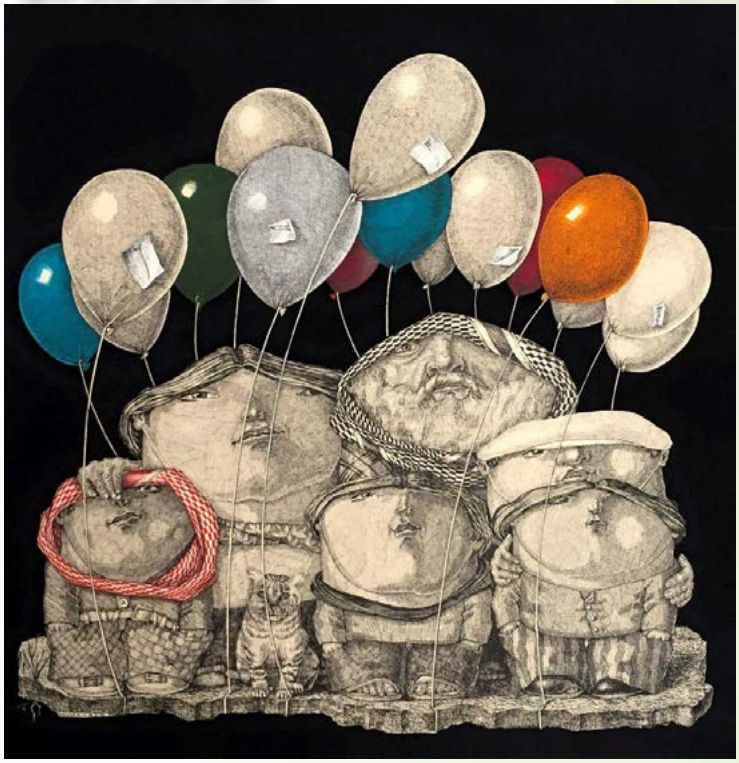

عمل للفنان همام السيد

ومع تطوّر الأحداث العسكريّة والاشتباكات على الحدود السوريّة، والتي امتدّت لتطال مدينة «نصيب» التي تقع قرب المعبر الرئيس للأردن ومعبر الرمثا، أُغلقت الحدود السوريّة الأردنيّة لأوّل مرّةٍ منذ بدء الاحتجاجات في سورية، وذلك في 25-4-2011، ليعاد فتحها بعد أسبوعين وبعد سيطرة فصائل المعارضة على معبر الرمثا، ثم معبر نصيب (معبر جابر). بعدها أُغلقت الحدود بين البلدين في تاريخ 27-9-2012، ولا تزال مغلقةً حتى تاريخه, وهو ما دفع اللاجئين إلى سلوك معابرَ غير شرعيّةٍ خصّصت لهذا الغرض. إلّا أنّ استمرار تدفّق اللاجئين دفع الحكومة الأردنيّة، ومنذ منتصف عام 2013، إلى التشدّد في استقبال اللاجئين؛ حيث توقّف السماح للاجئين بدخول الأردن باستثناء حالاتٍ خاصّةٍ ومحدودةٍ جدًّا. وهو الإجراء الذي فُسّر من الجانب الأردنيّ بعدم قدرة البلاد على استيعاب المزيد من اللاجئين، إضافة إلى وضع مبرّراتٍ ذات طابعٍ أمنيّ ميّزت السياسات الأردنيّة منذ ذلك الوقت، ولا تزال مستمرّةً إلى الآن. إلّا أنّ الحكومة الأردنيّة، وعلى الرغم ممّا سبق، لا تزال تؤكّد عدم وجود قرارٍ بوقف استقبال اللاجئين السوريّين؛ وهو ما يعني أنّ الإجراء سابق الذكر يطبّق من دون قرارٍ رسميّ بالمنع.

ولقد أدّت هذه التدابير إلى انخفاض أعداد اللاجئين إلى الأردن من معدّل 1800 لاجئ يوميًّا إلى أقلّ من 200 لاجئ في أواخر عام 2014.

وتؤكّد المفوّضيّة العليا للاجئين أنّ عددَ اللاجئين الذين دخلوا الأردن، في الفترة الممتدّة من تشرين الأوّل/ أكتوبر وحتى كانون الأوّل/ ديسمبر من عام 2014، لم يتجاوز 2900 لاجئ.

وأكّدت تقاريرُ صادرةٌ عن مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة، معتمدةً على ما رصدته الأقمار الصناعيّة، أنّ الحدود السوريّة الأردنيّة مغلقةٌ بصورةٍ غير رسميّة.

الواقع الراهن للاجئين السوريّين: جغرافيًّا وديموغرافيًّا

بلغ عددُ اللاجئين السوريّين المسجّلين لدى المفوّضيّة العليا للاجئين ومنظمة العمل الدوليّة 655334 لاجئًا، في حين أنّ الرقمَ الرسميَّ الأردنيّ ارتفع إلى 657000 لاجئ، والفارق بين الرقمين مردّه –غالبًا– إلى أنّ عددًا من السوريّين من رجال الأعمال والمهنيّين والصناعيّين غير مسجّلين لدى المفوّضيّة، لأنّهم حاصلون على إقاماتٍ رسميّةٍ كونهم مستثمرين، وتتمتّع هذه الفئة بالقدرة على مغادرة الأردن والعودة إليه على عكس اللاجئين.

يصنَّف اللاجئون وفق مكان السكن إلى مقيمين خارج المخيّمات، ومقيمين داخل المخيّمات؛ ويترتّب على هذا التمييز حقوقٌ مختلفةٌ للاجئين.

المقيمون خارج المخيّمات:

تبلغ نسبة القاطنين خارج المخيّمات 82،2%

من مجموع اللاجئين، ويتوزّعون على المدن والبلدات الأردنيّة وفق التالي:
عمان 27،7% إربد 23،3% المفرق15،4%
الزرقاء 8،5% البلقاء 3،2% جرش 1،8 %
مادبا 1،8% عجلون 1،6% الكرك 1،5 %
معان 1،2 % العقبة 0،5 % الطفيلة0،4 %
المقيمون داخل المخيّمات:
وتبلغ نسبتهم 18،8 من مجموع اللاجئين، ويتوزّعون على المخيّمات التالية:
مخيّم الزعتري 12،9% من مجموع سكّان المخيّمات
مخيّم مريجيب الفهود (الإماراتيّ) 0،8%
مخيّم الأزرق 2،2% مخيّم الراجحي 0،4 %
مخيّم سايبر سيتي 0،06 مخيّم الحديقة 0،015
تكشف نسب توزّع إقامة اللاجئين في المخيّمات أو خارجها أيضًا أنّ هناك ميلًا عامًّا إلى مغادرة المخيّمات، وهو ما تعكسه الأرقام، ولاسيّما في مخيّم «الزعتري» الذي صُنِّف في عام 2013، على أنّه من أكبر المخيّمات في العالم، ورابع تجمّعٍ سكّانيٍّ في الأردن؛ حيث وصل عدد سكّانه في حينها إلى أكثر من 150 ألف لاجئٍ، في حين أنّه لا يضمُّ الآن سوى نصف هذا العدد. إنّ ما يدفع اللاجئين السوريّين إلى مغادرة المخيّمات، على الرغم من تكاليف السكن والكهرباء والمياه المرتفعة خارجها، هو رغبتهم في العمل وتحسين ظروفهم المعاشيّة في الدرجة الأولى، مع علمهم المسبق بصعوبة إيجاد فرصة عمل. إضافة إلى رغبتهم في الانعتاق من نظام المعسكر، وهو ما يحتاج إلى إذنٍ رسميٍّ لمغادرته. ومن أسباب انخفاض نسب المقيمين داخل المخيّمات أيضًا هو نظام «الكفالة» الذي يسمح للمواطن الأردنيّ أن يكفل لاجئًا، أي يتحمّل مسؤوليّته بحكم القرابة. وعلى الرغم من أنّه جرى التشدّد لاحقًا بتطبيق نظام الكفيل واشتُرط فيه أن تكون القرابة من الدرجة الأولى، إلّا أنّ الإجراءات الأردنيّة، ولاسيّما في عام 2016، باتت تسمح للاجئين بمغادرة المخيّم من أجل العمل. وفي الأسبوع الأخير من شهر آب/ أغسطس الماضي، افتُتح في المخيّم مكتبٌ للعمل يساعد اللاجئين في الحصول على عمل.
وبالنسبة إلى توزّع اللاجئين بحسب مصدر اللجوء، نجد أنّ محافظة درعا تتصدّر المركز الأوّل بنسبة 42،1 في المئة من مجموع اللاجئين السوريّين، تليها محافظة حمص بنسبة 15،86 في المئة. في حين تعود النسبة المتبقّية إلى محافظات دمشق وريف دمشق وحلب والسويداء وطرطوس.

والملاحظة الأبرز هنا هي أنّ لاجئي محافظة درعا يشكّلون النسبة الغالبة من اللاجئين السوريّين (276000)؛ أي ما يزيد على ربع مليون لاجئٍ لا يبعدون عن مدنهم وقراهم سوى بضعة كيلومترات فقط، وهو ما سهّل حركتهم وعودة بعضهم إلى بلداتهم وقراهم ما إن تهدأ الأوضاع ولو قليلًا. وهذا ما شهدناه في النصف الثاني من عام 2013؛ حيث عاد إلى سورية أكثر من 50 ألف لاجئٍ بشكلٍ منتظمٍ وعبر السلطات الأردنيّة، وأغلبيّتهم الساحقة من محافظة درعا. عمليًّا، لم تتوقّف حركة العودة، وإن خفّت وتيرتها، ولاسيّما أنّ السلطات الأردنيّة لا تسمح للاجئين الذين يغادرون الأراضي الأردنيّة بالعودة مجدّدًا، أي إنّه خطٌّ باتّجاه واحدٍ. لذا، فإنّ عودة اللاجئين ترتبط مباشرة بشعور اللاجئين بالأمان في حال عودتهم، وهو ما ينطبق على إعادة التوطين التي تنفّذها المفوّضيّة بالتعاون مع بعض بلدان الهجرة التي أبدت رغبتها في استقبال لاجئين سوريّين، وفي مقدّمتها كندا والولايات المتّحدة الأميركيّة؛ حيث استقبلت الولايات المتّحدة نحو 2000 لاجئٍ، بينما استقبلت كندا نحو 2500 لاجئٍ قبل نهاية عام 2016. خلاصة القول هنا: إنّ أرقام اللاجئين السوريّين متحرّكةٌ وتحتاج دومًا إلى تحديث. وقبل أن نختم هذه النقطة، لا بدّ من التنويه إلى أنّ الأمم المتّحدة والمفوّضيّة العليا للاجئين علّقت على اتّفاق خفض التوتّر بالقول: إنّه لا يزال الوقت مبكّرًا لعودة اللاجئين، وعلينا أن ننتظر إلى حين التأكّد من أنّ عودتهم ستكون آمنة. وبالمقابل تردّدت أنباءٌ غير موثّقةٍ بعد عن آلاف اللاجئين السوريّين الذين يعدّون العدّة للعودة إلى محافظة درعا هذه الأيام (آب 2017)، بل إنّ العديد منهم قد عاد فعلًا، وهو ما ينبغي متابعته وتوثيقه استنادًا إلى جهاتٍ رسميّة. وهذا يفصح عن رغبةٍ عميقةٍ لدى اللاجئين السوريّين في العودة إلى بلدهم. وهذا ما تأكّده العديد من المقابلات مع اللاجئين أنفسهم في مختلف مناطق الأردن.

أخيرًا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ عدد اللاجئين السوريّين في الأردن بات معروفًا بدقّةٍ مقبولةٍ الآن. فبعض الجهات الرسميّة الأردنيّة، وبفعل ضغط اللجوء السوريّ على البنية التحتيّة وافتقاد الموارد، إضافة إلى الأزمة الاقتصاديّة الناتجة من عواملَ متعدّدةٍ، أبرزها إغلاق الحدود السوريّة والعراقيّة وما تسبّبه من خسائر للاقتصاد الأردنيّ، تعطي أرقامًا وإحصاءاتٍ عن السوريّين في الأردن، وليس عن اللاجئين السوريّين في الأردن لتصل نسبة اللاجئين وفق إحصاءاتهم إلى 20 في المئة من سكّان الأردن. وهو رقمٌ متداولٌ في العديد من المؤتمرات الخاصّة باللاجئين ولدى بعض المؤسّسات. وإذ تؤكّد وزارة الداخليّة الأردنيّة أنّ عدد السوريّين الذين كانوا يقيمون في الأردن قبل 15-2-2011، يصل إلى 700000 سوريٍّ (مع العلم أنّ ذلك تمّ عبر موجات هجرةٍ منذ عشرينيّات القرن المنصرم)، نجد أنّ إحصاء مفوّضيّة اللاجئين دقيقٌ، وهو رقمٌ يعادل 10 في المئة من سكّان الأردن، وهو رقمٌ كبيرٌ بلا شكٍّ بالنسبة إلى دولةٍ مواردها محدودةٌ كالأردن.

تعريف اللاجئ

اللاجئ، بحسب ما عرّفته اتفاقيّة جنيف 1951 في مادّتها الأولى: «كلُّ شخصٍ يوجد، بنتيجة أحداثٍ وقعت قبل 1 كانون الثاني/ يناير 1951، وبسبب خوفٍ له ما يبرّره من التعرّض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيّته أو انتمائه إلى فئةٍ اجتماعيّةٍ معيّنةٍ أو آرائه السياسيّة، خارج بلد جنسيّته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظلَّ بحماية ذلك البلد، أو كلّ شخصٍ لا يملك جنسيّة ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد».
أُخذ على هذه الاتفاقيّة أنّها مقيّدةٌ زمانيًّا بالأحداث الواقعة قبل كانون الثاني/ يناير 1951، وحصرت أسباب اللجوء بالخوف من الاضطهاد، إلّا أنّه اتّسع تعريف اللاجئ بالاتفاقيّات اللاحقة، ولاسيّما في اتفاقيّة منظّمة الوحدة الإفريقيّة في 10 أيلول/ سبتمبر عام 1969، الخاصّة باللاجئين، ليشمل الأشخاص الفارّين من العنف المعمّم (الحرب الدوليّة أو النزاع المسلّح الداخليّ أو الاعتداء أو الاحتلال الخارجيّ أو الإخلال الشديد بالنظام العامّ أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان).

مقاربة حقوقيّة للجوء السوريّ إلى لبنان

أنيس محسن– لبنان

في مواجهة اللجوء السوريّ إلى لبنان، حصل إجماعٌ رسميٌّ وسياسيٌّ وإعلاميٌّ لبنانيٌّ (فيما عدا قلّة من الناشطين ذوي الرأي المستقلّ والعلميّ) على استبدال صفة اللجوء بـ «النزوح». نحاول في زاويتنا الأولى التعامل مع هذه المغالطة المقصودة، بناءً على القانون الدوليّ الإنساني، والنظر في بعض الملابسات المتعلّقة به.

عمل للفنان نزار علي بدر

لاجئون وليسوا نازحين

وفق اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر «اللاجئون هم أشخاصٌ عبروا حدودًا دوليّة ومعرّضون لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحيّةً له، في حين أنّ النازحين لم يجتازوا حدودًا دوليّة ولكنّهم فرّوا أيضًا من ديارهم لسببٍ من الأسباب.» وتؤكّد اللجنة في تقرير على موقعها الإلكتروني بعنوان «اللاجئون والنازحون» أنّ اتفاقيّة عام 1951 توفّر «الإطار الرئيس لحماية اللاجئين ومساعدتهم. ويتمتّع اللاجئون بالحماية أيضًا بموجب قانون حقوق الإنسان العامّ، والقانون الدوليّ الإنسانيّ، إذا وجدوا أنفسهم في دولةٍ مشاركة في نزاعٍ مسلّح». وتضيف اللجنة: «تنصّ الأحكام العامّة للقانون الدوليّ الإنسانيّ على حماية اللاجئين المدنيّين في الدول التي تشارك في نزاعٍ مسلّح، إلّا أنّهم يحظون أيضًا بحمايةٍ خاصّةٍ بموجب اتفاقيّة جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافيّ الأوّل». وتقرُّ هذه الحماية الإضافيّة «بضعف اللاجئين بصفتهم أجانبَ في يدي أحد أطراف النزاع».

وتقول اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر: إنّه «لا توجد اتّفاقيّةٌ تتناول مسألة النازحين تعادل اتّفاقيّة 1951 المتعلّقة بوضع اللاجئين. إلّا أنّ القانون الدوليّ يحمي الأشخاص من النزوح ويوفّر لهم الحماية عندما ينزحون بموجب مجموعةٍ من القوانين، وهي:

– القانون الدوليّ لحقوق الإنسان والقانون الوطنيّ.

– القانون الدوليّ الإنسانيّ في حالة نزاعٍ مسلّح.

– المبادئ الإرشاديّة المتعلّقة بالنزوح الداخليّ التي تقوم على هذين القانونين، والتي توفّر إرشاداتٍ مفيدةً بشأن جوانبَ محدّدةٍ للنزوح».

وعلى الرغم من أنّ مسألة النزوح غيرُ مشارٍ إليها في معاهدةٍ منفردة، إلّا أنّ القانون الدوليَّ الإنسانيَّ، ولاسيّما اتّفاقيّة جنيف وملحقاتها، تشدّد على حماية السكّان من النزوح وأثناءه بصفتهم مدنيّين. «ويضمن القانون الدوليّ الإنسانيّ وصولَ منظّمات الإغاثة والمنظّمات الإنسانيّة إلى اللاجئين والنازحين في حالات النزاع المسلّح. ويجب على أطراف النزاع تسهيل توفير موادِّ الإغاثة مثل الأدوية والموادّ الغذائيّة والبطانيات والخيم».

لبنان: خرقٌ «محميٌّ» للقانون الدوليّ

شهد لبنانُ انقسامًا على كيفيّة التعامل مع اللاجئين السوريّين منذ أن بدأت موجات اللجوء الجماعيّة جرّاء استهداف القرى والبلدات والمدن السوريّة بالأسلحة الثقيلة وبقصف الطيران، ابتداءً من أواخر 2011، ومطلع 2012؛ وهو انقسامٌ مبنيٌّ على الانحياز لأحد طرفي الصراع في سورية. فمعارضو الأسد اللبنانيّون، طالبوا بإقامة مخيّماتٍ للاجئين، وتسليمها إلى الأمم المتّحدة؛ ومؤيّدو النظام منهم رفضوا ذلك مطلقًا، الأمر الذي أوجد فوضى عارمةً في مسألة اللجوء وتأمين متطلّبات اللاجئين، ولاسيّما مع انتشار المخيّمات العشوائيّة، واضطرار أعدادٍ من اللاجئين إلى السكن في القرى والمدن، وتوجّهِ اللاجئين الفلسطينيّين من سورية إلى مخيّمات اللاجئين الفلسطينيّين في المناطق اللبنانيّة.

لكنّ المعارضين والمؤيّدين لنظام بشار الأسد توافقوا مع أدواتهم الدعائية والإعلامية، على توصيف هؤلاء بالنازحين، في تعميةٍ مقصودةٍ للقانون الدوليّ الإنسانيّ، وهربًا من الالتزامات بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ المنصوص عليها في اتّفاقيّة 1951؛ بل إنّ هذا التهرّبَ تمّت تغطيته من قبل الدول الغربيّة (أوروبا على وجه الخصوص)، من خلال التهرّب من الضغط على الحكومة اللبنانيّة للكفِّ عن التعامل غير اللائق وغير القانونيّ، بل غير الإنسانيّ في كثيرٍ من

الأحيان، مع اللاجئين السوريّين في لبنان، بسبب الهلع الأوروبيّ من تدفّق اللاجئين إلى القارّة العجوز. وقد بدا ذلك واضحًا من خلال تلافي مندوبي تلك الدول في مجلس حقوق الإنسان، خلال المراجعة الدوريّة الأخيرة لوضع حقوق الإنسان في لبنان، من توجيه أيّ لومٍ إلى لبنان، بل إشادة تلك الدول بما يقدّمه لبنان للاجئين، وذلك وفق مشاركين من منظّمات المجتمع المدنيّ السوريّ والفلسطينيّ في إعداد أحد التقارير الموازية لوضع حقوق الإنسان في سورية. يقول الصحافيّ اللبنانيّ والناشط السياسيّ والمدنيّ ثائر غندور في مقالة نشرها موقع «رصيف 22» الإلكتروني: «تُصرّ الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة منذ عام 2011 (ثلاث حكومات) على تسمية اللاجئين السوريّين في لبنان بالنازحين». يظهر هذا الأمرُ واضحًا في البيان الوزاريّ لحكومة الرئيس سعد الحريري الذي جاء فيه: «إذ تؤكّد الحكومة التزامها مواصلة العمل مع المجتمع الدوليّ لمواجهة أعباء النزوح السوريّ واحترام المواثيق الدوليّة، فإنّ الدولة تشير إلى أنّها لم تعد تستطيع وحدها تحمّل هذا العبء الذي أصبح ضاغطًا على وضعها الاجتماعيّ والاقتصاديّ والبنيويّ بعدما وصل عددُ النازحين إلى أكثر من ثلث مجموع سكّان لبنان». ويضيف: «صحيحٌ أنّ لبنان لم يوقّع هذه الاتّفاقيّة، لكن هذا لا يعفيه من تطبيق مبادئها الأساسيّة، مثل: وجوب عدم طرد اللاجئ أو إعادته إلى أوضاع تهدّد حياته وحرّيّته، وتأمين السكن والتعليم والإغاثة والأوراق الثبوتيّة». ويؤكّد أنّه «لهذه الأسباب، يُصرّ المسؤولون اللبنانيّون على استخدام مصطلح نازح بدل لاجئ، رغم كونه خاطئًا. هل هي رغبةٌ بعدم تحمّل المسؤوليّة؟»

وقال لي متطوّعٌ غربيٌّ في إحدى المنظّمات الدوليّة المعنيّة بمسألة اللاجئين السوريّين: إنّ مندوبي الحكومة اللبنانيّة يفرضون على الوكالات التابعة للأمم المتّحدة، استخدام وصف «نازحين» على اللاجئين السوريّين، ولا يقدّمون أيَّ تسهيلاتٍ ما لم تلتزم تلك الوكالات بهذا التوصيف.

وسمح الغطاء الدوليّ للبنان بارتكاب الكثير من التجاوزات بحقّ اللاجئين، وقد أحصت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان، في تقريرٍ أصدرته في 27 شباط/ فبراير 2017، عنوانه «بلا حماية بلا حقوق: اللاجئون السوريّون في لبنان بين العنصريّة وحرمان الحقوق وخطر الطرد والتسليم للنظام»، مشيرةً في عناوينَ فرعيّةٍ للتقرير إلى أنّ تلك التجاوزات للاجئين السوريّين الذين يقدّرون بـ 1,7 مليون لاجئ، هي على النحو التالي: الاستغلال في العمل، والتعامل العنصريّ، والاستغلال الجنسيّ، والحرمان من الحماية القضائيّة، والحرمان من الرعاية الصحيّة، والحرمان من التعليم، والتسوّل، وولادات غير مسجّلة، واعتقال وخطف وتعذيب وتسليم إلى النظام السوريّ.

كما سعت الأجهزة اللبنانيّة ذات الصلة إلى الإيحاء بالتخفيف من الإجراءات غير القانونيّة بحقّ اللاجئين السوريّين من خلال قرارٍ اتُّخذ أخيرًا بتخفيض الرسوم على إقامة السوريّين في لبنان، وقالت «هيومن رايتس ووتش» بهذا الشأن في بيانٍ: «إنّ قرار إلغاء الرسوم الباهظة التي منعت العديد من السوريّين من الحفاظ على وضعٍ قانونيّ في لبنان هو خطوةٌ إيجابيّةٌ. لكن يبدو أنّ القرار يستبعد عددًا من اللاجئين الأكثر عرضة للخطر». وأضافت المنظّمة الحقوقيّة الدوليّة أنّ «مكاتب الأمن العامّ تطبّق سياسات الإقامة بشكلٍ غير متّسق، بما في ذلك عن طريق الاشتراط على اللاجئين المسجّلين لدى المفوّضيّة الحصول على كفيل، وتوقيع السوريّين على تعهّدٍ بعدم العمل حتى بعد إلغاء هذا الشرط في 2016. [....] على السلطات اللبنانيّة ضمان تطبيق السياسة الجديدة القاضية بالإعفاء من الرسوم بشكلٍ متّسقٍ من قبل جميع مراكز الأمن العامّ في لبنان.» وتابعت «يأتي إعلان تجديد الإقامة هذا وسط تصريحاتٍ علنيّةٍ مقلقةٍ بشأن احتمال إعادة اللاجئين، منها تقاريرُ عن مفاوضاتٍ بين حزب الله وقوى المعارضة السوريّة لإعادة اللاجئين من لبنان إلى سورية». قد تخلق هذه السياسة فئةً راسخةً من اللاجئين من دون إقامةٍ، تتعرّض لخطر الإعادة الجبريّة بشكل كبير. لا تسمح الأوضاع في سورية بإنشاء مناطقَ آمنة، وأيّ إعادةٍ قسريّةٍ للاجئين ستكون غير قانونيّةٍ بموجب القانون الدوليّ، بغضّ النظر عمّا إذا كان السوريّون يتمتّعون بإقامةٍ أو مسجّلين لدى المفوّضيّة أم لا، فاللاجئون محميّون، وينبغي عدم إجبارهم على العودة إلى البلدان التي قد يواجهون فيها اضطهادًا.

ومن مظاهر التعدّي على اللاجئين السوريّين وحقوقهم، ما جاء في موقع «المدن» الإلكترونيّ، الذي أورد: «نتيجة ازدياد التوتّر بين الشعبين اللبنانيّ والسوريّ، وبسبب شكوك اللبنانيّين بانتماء السوريّين إلى خلايا إرهابيّة، وقعت في السنوات الماضية حوادث اعتداءٍ وضربٍ على السوريّين. كما أنّ التحرّش الجنسيّ والاغتصاب هما من أكثر أنواع العنف انتشارًا، نظرًا لهشاشة واقع النساء في أوقات النزاع، إضافة إلى تفاقم ظاهرة تزويج الفتيات السوريّات القاصرات، ما عرّض عددًا من اللاجئات السوريّات إلى الاستغلال والإتجار بهن».

خرق بالجملة للقوانين والمعاهدات الدوليّة

ختامًا، إنّ تعاطي السلطات اللبنانيّة مع قضيّة اللجوء السوريّ إلى لبنان، والتداعيات الاجتماعيّة والإنسانيّة والاقتصاديّة على اللاجئين، بسبب تلك الإجراءات والتعبئة العنصريّة ضدّ هؤلاء، يخرق عددًا يكاد لا يحصى من القوانين والمعاهدات والاتّفاقات والعهود الدوليّة، سنذكر بعضها في البحث الموسّع الذي سينشر في الموقع الالكترونيّ للمجلة لاحقًا.

عمل للفنان نزار علي بدر

من يهتمّ للمهجّرين والنازحين داخليًّا؟

طارق عزيزة

تعدّ «أزمة اللجوء» واحدةً من المعضلات التي تثقل كاهل المجتمع الدوليّ في عالمنا المعاصر، حتى إنّها غدت بندًا رئيسًا على جدول أعمال العديد من الحكومات المعنيّة بها، ولاسيّما في الدول التي استضافت على أراضيها الأعداد الأكبر من اللاجئين خلال السنوات القليلة الماضية، فضلًا عن وجود عشرات المنظّمات الدوليّة وأخرى غير حكوميّةٍ، نشأت في الأساس بغرض التعامل مع مسائل اللجوء. من أجل هذه القضيّة تُعقدُ المؤتمرات، ويجتمع المانحون وتُبرم الاتفاقيّات بين الدول، وتحت عنوانها تنفق سنويًّا مليارات الدولارات.

صحيح أنّ ذلك كلّه لم يؤدِّ إلى إيجاد الحلول الجذريّة الناجعة لهذه المعضلة أو الحدّ من آثارها حتى الآن، غير أنّها فرضت نفسها في دائرة الضوء، ولم يعد من الممكن لقادة المجتمع الدوليّ تجاهلها، إذ لا يعود ذلك إلى «الدوافع الإنسانيّة» فحسب، وإنما بشكلٍ أكبر بسبب تحوّلها إلى «مشكلةٍ داخليّة» بعدما عبرت حدودهم، فأقلقت راحة مجتمعات دولهم، واندرجت في سوق التجاذبات السياسيّة والانتخابيّة فيها.

أمّا شقيقتها الأكبر، «أزمة النازحين»، فكان حظّها أقلّ من ذلك بكثير. نقول: إنّها الأكبر نظرًا إلى كونها، من ناحية الحجم على الأقلّ، تشكّل ضعف الأولى. ذلك أنّه وفقًا لما تضمّنه «التقرير العالميّ لعام 2017 بشأن النزوح الداخليّ (GRID2017)»، فإنّ عدد النازحين داخليًّا في العالم يفوق عدد اللاجئين بنسبة شخصين إلى واحد. كما أشار التقرير نفسه إلى حالة التهميش والإهمال التي تطال مشكلة النزوح الداخليّ في عمليّات السياسة العالميّة، مقابل التركيز في الآونة الأخيرة على اللاجئين والمهاجرين. هذا القصور في التعامل مع مسألة النزوح لا يقتصر على الجانب العمليّ وسياسات الدول تجاهها فحسب، وإنّما يشمل أيضًا البنية القانونيّة والتشريعيّة المتّصلة بالموضوع. فالمعاهدات والاتفاقيّات الدوليّة، والقانون الدوليّ والدوليّ الإنسانيّ، بوجهٍ عامٍّ، ركّزت على اللجوء وكلّ ما يتعلّق باللاجئين، حيث هناك العديد من القوانين والمعاهدات والاتفاقيّات الدوليّة التي تنظّم حقوقهم وتحدّد مسؤوليّات الدول تجاههم وكيفيّة حمايتهم وما إلى ذلك، في حين أنّ الموضوع يختلف في حالة النزوح الداخليّ، وبالكاد يوجد إطار قانونيٌّ بمرجعيّةٍ دوليّةٍ يتناول المسألة.

لعلّ من أهمّ الوثائق في هذا الشأن «المبادئ التوجيهيّة بشأن النزوح الداخليّ»، التي قُدّمت إلى الأمم المتّحدة عام 1998، وحدّدت بموجبها المبادئ الخاصّة بحقوق النازحين داخليًّا، والتزامات الحكومات والجهات غير الحكوميّة تجاه هؤلاء المواطنين. تهدف هذه المبادئ إلى القضاء على أسباب النزوح القسريّ وتوفير الحماية الوطنيّة والدوليّة للنازحين بمجرّد حدوث النزوح، وهي تعتمد معايير القانون الدوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ، بحيث تبيّن بشكلٍ مفصّلٍ المسؤوليّات المنوطة بالحكومات المعنيّة والمنظّمات الدوليّة، وكذلك الأشخاص والمجموعات الأخرى (كالجماعات المقاتلة والميليشيات) في علاقتهم مع النازحين داخليًّا. غير أنّ ما يُفقد هذه «المبادئ التوجيهيّة» فاعليّتها هو أنّها ليست وثيقةً قانونيّةً ملزمةً بذاتها كالمعاهدات الدوليّة مثلًا، وليس هناك آليّاتٌ تنفيذيّةٌ تدعمها لتلزم المعنيّين بالتقيّد بها، أو تقود إلى محاسبتهم على مخالفتهم لها. تزداد الأمور تعقيدًا بالنظر إلى وجود صعوباتٍ جمّةٍ تعترض سبل العمل على التخفيف من معاناة النازحين داخل بلادهم، ابتداءً من صعوبة الوصول إليهم نتيجة الظروف الأمنيّة وبيئة العمل المحفوفة بالأخطار، ولاسيّما في مناطق النزاعات المسلّحة، وكذلك العوائق ذات الطابع البيروقراطيّ، إن جاز التعبير، مثل إمكان عقد اتفاقيّاتٍ وتفاهماتٍ تتيح للمنظّمات الدوليّة العمل على الأرض وتوفير الحماية لكوادرها، أكان ذلك بالتنسيق مع الحكومات أو مع سلطات الأمر الواقع، من منظّماتٍ ومجموعاتٍ عسكريّةٍ غير نظاميّة (ميليشيات)، قد يكون بعضها مدرجًا على لوائح الإرهاب، وهذا من شأنه أن يجعل إمكان وصول المنظّمات الدوليّة إلى النازحين أمرًا شبه مستحيل.

على أنّ الركون إلى هذه الحجّة لن يصمد، وسيفقد مبرّراته إذا ما جرت مقاربة قضيّة النزوح الداخليّ من منظار القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، فهذا القانون يشكّل منظومةً من القواعد الدوليّة المصمَّمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، أي إنّ شموله لا يتحدّد وفقًا لأيّ نطاقٍ جغرافيٍّ معيّنٍ أو وضعيّةٍ قانونيّةٍ محدّدةٍ للأفراد، فقد نصّ على حماية الحقوق الطبيعيّة لدى بني البشر كافة، بصرف النظر عن جنسيّتهم أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم القوميّ أو العرقيّ، أو لونهم، أو ديانتهم، أو لغتهم، أو أيّ مكانة أخرى، حقوق مترابطة ومتداخلة وغير قابلةٍ للتجزئة. وبالتالي، لا يختلف في هذا أن تكون حالة الشخص هي «اللجوء» أو «النزوح»، فكلاهما في البلاء سواء، ولا يقلّل من وطأة الكارثة أنّها دفعت بالمرء إلى مغادرة داره إلى خارج بلاده أو إلى مناطق أخرى منها. ولو أنّ هناك إرادةً دوليّةً جادّةً في حماية النازحين أو التقليل من معاناتهم، لن يكون من الصعب استصدار القرار الأمميّ اللازم والتدخّل مباشرة لدواعٍ إنسانيّة، استنادًا إلى القانون الدوليّ.

عمل للفنان همام السيد

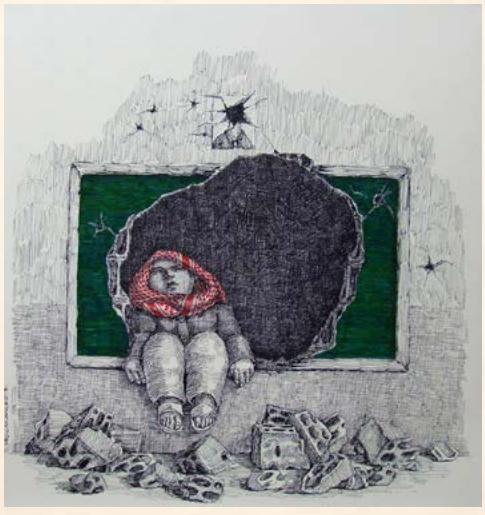

ملاحظات عن النزوح

حسين جمو

ترفرف راية المجلس العسكريّ لمدينة «منبج» وريفها على مدخل المدينة، التي تضجُّ أسواقها بالحركة أكثر من المدن الأخرى الواقعة تحت سيطرة «قوّات سوريا الديمقراطيّة»؛ فموقعها الإستراتيجيّ منحها ميزة أن تكون صلة وصلٍ بين مناطق سيطرة النظام جنوبًا، ومناطق درع الفرات غربًا. وتضمُّ المدينة آلاف النازحين من المناطق المجاورة، ولاسيّما تلك التي سيطر عليها النظام السوريّ. لكنّ الملاحظ فيها أنّ تسمية «نازح» وحدها لم تعد تعبّر عن تعدّد أوضاع المشمولين بهذا الوصف؛ فليس حال النازحين المقيمين في المخيّمات كحال من يسكن خارجها. لذلك هناك حاجةٌ إلى تعريف كلّ حالةٍ على حدةٍ، وهو ما يتطلّب نحت مصطلحاتٍ جديدةٍ، تعبّر عن الاختلافات. وهذا ينطبق على جميع النازحين في المناطق الأخرى، سواء كانت تحت سيطرة النظام، أو تحت سيطرة فصائل درع الفرات.

فقد حوّلت الحرب الدائرة في سورية منذ ستِّ سنواتٍ، المناطق المأهولة بالسكّان إلى دوائرَ متّصلةٍ مباشرة بالوضع الأمنيّ. ويشكّل «النازحون خارج مخيّمات النزوح» الجزء الأحدث من التركيبة الأهليّة في المناطق المحرّرة من تنظيم «داعش». وتنتشر مقرّاتٌ وهيئاتٌ عديدة في «القامشلي»، و«منبج»، و«كوباني» لتنظيم حركة الناس، وضمنها حركة النزوح، دخولًا وخروجًا. والأمر ذاته ينطبق حتّى على سكّان الدائرة السياسيّة الواحدة، فالشخص الذي يحمل قيد القامشلي يحتاج إلى موافقةٍ للسكن في «كوباني»، كذلك الأمر بالنسبة إلى النازحين من «جرابلس» إلى «منبج».

وقد خلقت الاختراقات الأمنيّة إجراءاتٍ جديدةً، تولّدَ عن بعضها قلقًا دائمًا عند المنتقلين من منطقةٍ إلى أخرى من إمكان إعادتهم إلى حيث أتوا من قبل الحواجز على الطرق الرئيسة ومداخل المدن. ما يدفعهم في رحلةٍ للبحث في الدوائر المعنيّة عن بعض الأختام لوضعها على أوراقٍ تسمح لهم بالبقاء والتنقّل.

ففي حالة «النازحين إلى خارج مخيّمات النزوح»، يحتاج كلُّ واحدٍ منهم إلى توثيق اسمه للسماح له بالإقامة، ويُشترط عليه أيضًا أن يكفله أحد سكّان المدينة، وهي كفالةٌ أمنيّةٌ وليست تجاريّة، تشبه إلى حدٍّ بعيدٍ صيغة «شهادة حسن سلوك». ويبدو أنّ الأمر ليس صعبًا في ظلّ شبكة العلاقات الاجتماعيّة بين السكّان؛ ففي القامشلي تقيم آلاف العائلات القادمة من مناطق سورية الداخليّة، ولاسيّما محافظة دير الزور.

وممّا لفت انتباهي، خلال رحلةٍ استغرقت ثمانية أيام، قادتني إلى «القامشلي»، و«كوباني»، و«منبج»، أنّ شبكة العلاقات بين الأقارب باتت تواجه ضغطًا كبيرًا بسبب الأعباء الكبيرة؛ فعلى الرغم من أنّ العلاقات الاجتماعيّة لا تزال نشطةً للغاية من ناحية تقديم الخدمات الصغيرة، والمساعدة في ترتيب الأوراق المطلوبة للسكن، إلّا أنّ فداحة الخسائر التي لحقت بالسكّان القادمين من مناطق سيطرة «داعش» لا طاقة لشبكة الأقارب على تحمّلها لفترةٍ طويلةٍ، فمعالجة وضعهم بات أمرًا لا تقدر عليه سوى الحكومات أو المنظّمات الدوليّة.

هذه الملاحظات لا تعني أنّ العلاقات الاجتماعيّة تواجه أزمة، فلولا التضامن الاجتماعيّ القائم على صلات القرابة والعشيرة، لكان الوضع كارثيًّا بالفعل، إنّما القصد هو أنّ هذه الشبكة الاجتماعيّة تتحمّل أعباءً لا تقدر دائمًا على الاستمرار فيها إلى ما لا نهاية. والواقع أنّ في مناطق سيطرة «قوّات سوريا الديمقراطيّة» هناك غيابٌ واضحٌ للمنظّمات الدوليّة. يقول مسؤولون ومطّلعون على الوضع هناك: إنّ غياب المنظّمات الإغاثيّة قضيّةٌ سياسيّةٌ، وليس ناتجًا من ضعف التواصل مع «الإدارة الذاتيّة» التي تدير المناطق التي تحرّرها «قوّات سوريا الديمقراطيّة». ويشير هؤلاء إلى أنّ جهاتٍ سياسيّةً معارضة، ومن خلفها دولٌ، تقوم بتوجيه المساعدات إلى مناطقَ أخرى، وتحول دون توزيعها بشكلٍ عادل. هذا الغياب خلّف وراءه مخيّماتٍ تفتقر إلى الخدمات الأساسيّة، والهيئات الإغاثيّة التي تعمل تابعةً للمجالس المدنيّة، ولا إمكانات كبيرة لديها لتغطية الحاجات، ولاسيّما في الجانب الطبيّ.

يبدو أنّ التحيّزات السياسيّة تؤدّي دورًا أيضًا في مفاقمة مشكلة «الرافضين للعودة»؛ ففي بلدة «تل رفعت» غربيّ حلب، يرفض معظم سكّانها العودة، على الرغم من نداءات «قوّات سوريا الديمقراطيّة» لهم وتواصلها مع وجهاءَ وإرسالها تطميناتٍ للسكّان، حتى لمن كان منهم في صفوف مقاتلي المعارضة. الأمر ذاته ينطبق على القرى والبلدات الكرديّة التي سيطر عليها النظام في أنحاء حلب، حيث ترفض أغلبيّة سكّان هذه المناطق العودة على الرغم من استقرار الوضع الأمنيّ فيها. الواقع أنّ قضيّة «العودة إلى المنزل» ملفٌّ كبيرٌ في سورية، ولا يمكن حلّه إلّا ضمن مصالحةٍ شاملةٍ برعايةٍ دوليّة، وربّما عبر انتداب قوّاتٍ دوليّةٍ تكون بديلًا من القوى المحلّيّة في مناطق التوتّر.

عدسة أصوات

عدسة أصوات

في نقد الاستجابة الإقليميّة لمنظّمة الهجرة الدوليّة للأزمة السوريّة*

خلف علي الخلف

وفقًا للمنظّمة الدوليّة للهجرة، فإنَّ كلَّ لاجئٍ مهاجر. وبناءً على هذا التعريف، تعمل المنظّمة بين النازحين السوريّين واللاجئين في الدول المجاورة، ولها خطّةٌ تسمّيها «الاستجابة الإقليميّة لمنظّمة الهجرة الدوليّة للأزمة السوريّة». في هذه الخطّة تدّعي المنظّمة الدوليّة للهجرة أنّها تقدّم المساعدة للسكّان المتضرّرين داخل سورية، وللاجئين السوريّين في البلدان المجاورة أيضًا. وتهدف المنظّمة إلى توفير الاحتياجات المنقذة لحياة المشرّدين واللاجئين السوريّين، وتقديم المساعدة للمجتمعات الضعيفة المضيفة.

عمل للفنان همام السيد

ومع استمرار الصراع في سورية، فإنّ أوضاع السوريّين الذين يحتاجون إلى المساعدة تستمرُّ في النموّ. ووفقًا لأرقام المنظّمة الدوليّة للهجرة، هناك ما يقرب من 6.3 مليون سوريٍّ مشرّدٍ داخليًّا يحتاجون إلى المأوى والغذاء والخدمات الصحيّة. ويقدّر أنّ نحو 13.5 مليون سوريٍّ سوف يكونون في حاجة إلى مساعداتٍ إنسانيّةٍ في عام 2017. وإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من 5 ملايين سوريٍّ لجؤوا إلى البلدان المجاورة (تركيا والأردن ولبنان والعراق ومصر). يواجه اللاجئون السوريّون تحدّياتٍ في الحصول على العمل، والمساعدة الصحيّة، والتعليم لأطفالهم. وخلال عام 2017، ستقوم المنظّمة الدوليّة للهجرة بتوسيع نطاق الحماية الحرجة، وعمليّات إنقاذ الأرواح والإنعاش المبكّر والقدرة على الصمود لتلبية احتياجات السوريّين، وهم يكافحون للتغلّب على الأزمة التي طال أمدها.

وفي ظروفٍ معقّدة كهذه، تعمل المنظّمة الدوليّة للهجرة بين اللاجئين السوريّين، وتنشر تقاريرَ شهريّةً عن أنشطتها، تتناول حجم وطبيعة عمليّاتها. على سبيل المثال، ذكر تقريرٌ نشر في شباط / فبراير 2017، أنّ المنظّمة الدوليّة للهجرة قدّمت مساعدةً فرديّةً لـ 330,289 سوريًّا، منهم 189,831 سوريًّا موجودون داخل سورية، في حين أشار التقرير إلى أنَّ العدد الإجماليَّ للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة خلال ذلك الشهر كان 17.3 مليون شخص. وهذا يعني أنّ المنظّمة الدوليّة للهجرة ساعدت أقلّ من 2 في المئة من العدد المستهدف. في حين قُدّرت الاحتياجات التمويليّة لعام 2017، بنحو 223 مليون دولارٍ، فإنّ التمويل الذي تلقّته المنظّمة كان 7.7 مليون دولارٍ أميركيّ أو ما يقرب من 7 في المئة من الرقم المقدّر. وأشار التقرير أيضًا إلى أنّ قطاعات المساعدة الرئيسة هي كما يلي: توزيعات الموادّ غير الغذائيّة، والمأوى، والصحة، والمساعدة في النقل، والدعم النفسيّ الاجتماعيّ، وسبل العيش.

ووفقًا لهذه الأرقام، فإنّ المنظّمة تعاني من فجوةٍ هائلة؛ من حيث النسبة المئويّة التي يغطّيها العدد الإجماليّ للأفراد المستهدفين، وكذلك من حيث مقدار التمويل المطلوب لتغطية عمليّاتها. وهذه ليست هي العوائق الجوهريّة الوحيدة التي تحدُّ من أهميّة العمل الذي تقوم به المنظّمة داخل سورية، أو حتى في الدول المجاورة؛ فهناك عقباتٌ تكمن في طبيعة الهيكل التنظيميّ للمنظّمات الدوليّة نفسها والقوانين التي تحكم عملها الذي أعتزم مناقشته في الفقرات التالية.

بصورةٍ عامّة، تعاني المنظّمات الحكوميّة الدوليّة من تضخّمٍ مفرطٍ في بيروقراطيّتها؛ من حيث عدد الموظّفين الكبير مقارنة بحجم عمليّاتها، ومن حيث إجراءات الاستجابة للأزمات العاجلة أو الطويلة الأجل. فالمنظّمة الدوليّة للهجرة لديها نحو تسعة آلاف موظّفٍ! وهذا الرقم يشمل عدد الموظّفين الدائمين، ومع إضافة الموظّفين المؤقّتين (عندما تتعامل المنظّمة مع الأزمات) إليهم، فإنّ العدد سيزداد كثيرًا. على سبيل المثال، وفقًا لتقرير المنظّمة المذكور أعلاه، فإنّ عدد الموظّفين العاملين في سورية هو 888 موظّفًا، منهم 85 موظّفًا دوليًّا. ووفقًا للتقرير الماليّ للمنظّمة لعام 2015، بلغت النفقات الإداريّة والتشغيليّة نحو 1.6 مليار دولار. وهو رقمٌ ضخمٌ بغضّ النظر عن المبرّرات المحاسبيّة التي تقدّمها ميزانيّة المنظّمة السنويّة، إذا ما نظرنا إلى الأثر الذي يتركه عمل المنظّمة على الأرض. ولجعل هذه النقطة أكثر وضوحًا حول جيش الموظّفين البيروقراطيّين، فإنّ معظم عمليّات المنظّمة الدوليّة للهجرة تماشي عمليّات المفوّضيّة العليا لشؤون اللاجئين وتتداخل مع منظّماتٍ أخرى.

ومن خلال تعامل المنظّمات الدوليّة مع أزمة اللاجئين في سورية، يسهل ملاحظة أنّ معظم الموظّفين يسافرون في درجة رجال الأعمال، وينامون في فنادقَ فخمةٍ، وينظّمون فيها ندواتهم التي تهدف إلى خدمة اللاجئين، الذين ينامون في العراء أو الخيام، ويعانون من المجاعة. وقد يبدو ذلك مبرَّرًا فيما لو كان هؤلاء الموظّفون تابعين لصندوق النقد الدوليّ أو البنك الدوليّ أو منظّماتٍ أخرى تخصُّ قطاع الأعمال، أو على الأقلّ لا تتوجّه لجياعٍ ومشرَّدين. ذلك أنّ هذه المبالغ تصرف من التبرّعات الواردة باسم المشرَّدين والنازحين واللاجئين والمحاصرين والجوعى.

وتهتمُّ المنظّمات الدوليّة، والمنظّمات الحكوميّة الدوليّة، ولاسيّما المنظّمات العاملة في دول الشرق الأوسط التي «تُصدِّر اللاجئين»، بصحة الدورة المستنديّة للفواتير. فإذا كانت هذه الفواتير أو النفقات تفي بالمعايير المحاسبيّة المقبولة عمومًا، فهذا يكفي؛ حيث لا توجد معاييرُ أخرى لتتبّع النفقات، مثل التفتيش والتدقيق، ولا توجد دراساتٌ تقارن بين حجم المخرجات الفعليّة وحجم المدخلات. وإضافة إلى ذلك، تهتمّ المنظّمات وتركّز على الحصول على الصور ومقاطع الفيديو التي تسلّط الضوء على موظّفيها وهم يسلّمون سلال الطعام إلى الجوعى «ومن الأفضل أن يبدو هؤلاء بائسين». وتنشر هذه المنظّمات صورًا لموظّفيها، وهم يقفون أمام مجموعةٍ من الناس الأميّين أو الجياع في الغالب في البلد المستهدف يشرحون لهم «آليّات بناء القدرات لصنع قالبِ كيك بنكهةٍ فرنسيّة». على سبيل المثال، تضمّن تقرير المنظّمة المذكور أعلاه هذا النشاط حرفيًّا «لبنان: في فبراير/ شباط، قام فريق الصحّة النفسيّة والدعم النفسيّ والاجتماعيّ التابع للمنظّمة الدوليّة للهجرة بأنشطةٍ نفسيّةٍ اجتماعيّةٍ مختلفةٍ للأطفال الذين يعيشون في ملاجئ جماعيّةٍ في لبنان، وتناولت هذه الأنشطة مواضيع المرونة في حلّ النزاعات، القيادة والوعي الذاتيّ والمحفّزات». والشيء الأكثر فداحةً من وجهة نظري في ما يتعلّق بوضع كوضعِ سورية، هو أنّ المنظّمات الدوليّة، وفقًا لقوانين الأمم المتّحدة أو دساتيرها الداخليّة، تتعامل مع الدول. وفي الحالة السوريّة، أدّى هذا الوضع إلى التعامل مع النظام الديكتاتوريّ نفسه الذي يقتل ويضطهد شعبه؛ فقد نشرت صحيفة «الغارديان» تقريرًا، ناقش كيف يتحكّم نظام الأسد في المساعدات التي تقدّمها الأمم المتّحدة للسوريّين. ويحدّد التقرير العشرات من الصفقات التي تثير تساؤلاتٍ جديدةً حول دور الأمم المتّحدة في سورية، ونزاهتها. وقد ذكر تقرير «الغارديان» أنّ الأمم المتّحدة منحت عشرات الملايين من الدولارات لمساعدين مقرّبين لرئيس النظام في سورية كجزءٍ من برنامج المساعدات الإنسانيّة الذي ينظر إليه النقّاد على أنّه يتمّ التحكّم به من قبل بشار الأسد. وقد استفادت من هذه الصفقات، بحسب تحقيق «الغارديان»، شركاتٌ في سورية تخضع لعقوباتٍ من الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ، فضلًا عن وزارات حكومة الأسد والمنظّمات الخيريّة التابعة له، بما في ذلك منظّمة أنشأتها أسماء الأسد، زوجة بشار الأسد، وأخرى أنشأها قريبه رامي مخلوف.

وتقول الأمم المتّحدة: إنّها مضطرّةٌ للعمل مع عددٍ قليلٍ من الشركاء الذين وافق عليهم رئيس النظام السوريّ، وإنّها تبذل كلَّ ما في وسعها لضمان إنفاق الأموال والمساعدات في مكانها الصحيح. ويقول النقّاد: إنّ بعثة الأمم المتّحدة تخاطر بفقدان فاعليّتها، برؤية المساعدات تتّجه بشكلٍ أساسيٍّ إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وإنّ الأمم المتّحدة تعزّز بالفعل نظامًا مسؤولًا عن مقتل مئات الآلاف من مواطنيه.

وذكرت صحيفة «الغارديان» أنّ الدراسة التي قام بها الأكاديميّ «رينود ليندرس» وشارك بعض النتائج التي توصّل إليها مع «الغارديان»، تعزّز هذه المخاوف، وتبيّن الأرقام أنّ 900 مليون دولارٍ من 1.1 مليار دولار في خطّة الأمم المتّحدة للاستجابة للأزمة السوريّة لعام 2015، أُنفِقت على المساعدات التي نُقلت عبر مدينة دمشق الخاضعة لسيطرة السلطات السوريّة إلى حدٍّ كبير. ووفقًا لتقرير «الغارديان»، تُظهر نتائج تحليل وثائق مشتريات الأمم المتّحدة أنّ وكالاتهم أقامت شراكاتٍ تجاريّةً مع ما لا يقلّ عن 258 شركةً سوريّة، دفعت فيها مدفوعات لكلّ شريكٍ تتراوح بين
000 30 دولار و36 مليون دولار وحتى 54 مليون دولار.

وفي تقرير كتبه «غوتمان» ونشرته «فورين بوليسي»، أشار إلى «مفاجأةٍ كبيرةٍ» عند قراءة خطّة الأمم المتّحدة للاستجابة الإنسانيّة في سورية، والتي نُشرت في 29 كانون الأوّل/ ديسمبر 2016، فقد وجد أنّ الأمم المتّحدة، بعد التشاور مع نظام الأسد، غيّرت وحذفت عشرات المقاطع لمعلوماتٍ مهمّةٍ وأساسيّة من أجل رسم صورةٍ أكثر إيجابيّة للنظام السوريّ. وبالمقارنة مع الصيغة النهائيّة المنشورة لخطّة الأمم المتّحدة والمشروع الذي اطّلعت عليه «فورين بوليسي»، فقد حذفت عشر إشاراتٍ لكلمة «محاصرة» أو «مناطق محاصرة»، مثل مضايا، التي شهدت وفاة 23 شخصًا من الجوع خلال عدّة أشهر من الحصار قبل وصول قافلة مساعدات الأمم المتّحدة. كما لم يذكر تقرير الأمم المتّحدة أيَّ شيءٍ عن البراميل المتفجّرة التي أسقطها النظام بشكلٍ عشوائيٍّ على المناطق المأهولة بالسكّان، وحذف كلّ ذكرٍ للجماعات المدنيّة السوريّة التي توصل المساعدات إلى المحتاجين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

وكانت بعض وكالات الأمم المتّحدة قد أعربت عن قلقها من أنّ حكومة بشار الأسد تسيطر على توزيع المساعدات الإنسانيّة. ووفقًا لمسؤولٍ في الأمم المتّحدة في دمشق، نُقل عنه قوله: إنّ فرق الأمم المتّحدة العاملة في سورية عرفت منذ البداية أنّ الحكومة السوريّة والمنظّمات التي اعتمدتها للعمل مع الأمم المتّحدة ليست ملتزمةً بمبادئ العمل الإنسانيّ أو الاستقلال أو الحياد. ويضيف أنّ هذه المبادئ وُضعت جانبًا لتلبية مطالب حكومة النظام للسماح بإدخال المساعدات الإنسانيّة.

*هذا التقرير قدّم في نسخته الإنكليزيّة لقسم العلاقات الدوليّة في جامعة «مالمو».

«ببليوغرافيا المقال مرفق على الموقع الإلكتروني لمجلة أصوات»

تعريف النازح

النازحون: هم الأشخاص، أو مجموعات من الأشخاص، الذين أُجبروا على هجر ديارهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة، فجأةً أو على غير انتظار، بسبب صراعٍ مسلّح، أو نزاعٍ داخليّ، أو انتهاكاتٍ منتظمةٍ لحقوق الإنسان، أو كوارثَ طبيعيّةٍ، أو من صنع الإنسان، وهم لم يعبروا حدود أيّ دولةٍ معترفٍ بها دوليًّا.

تعريف المهاجر

المهاجر: هو الشخص الذي ينتقل سواء بصورةٍ فرديّةٍ أو جماعيّةٍ من موقعٍ إلى آخر بحثًا عن وضعٍ أفضل اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا أو دينيًّا أو سياسيًّا. علمًا أنّ هذا الانتقال يكون إراديًّا وطوعيًّا التماسًا لحياة أفضل.

تعريف التهجير القسري

التهجير القسريّ: ممارسة تنفّذها حكوماتٌ أو قوى شبه عسكريّة أو مجموعاتٌ متعصّبةٌ تجاه مجموعاتٍ عرقيّةٍ أو دينيّةٍ أو مذهبيّةٍ بهدف إخلاء أراضٍ معيّنةٍ وإحلال مجاميعَ سكّانيّةٍ أخرى بدلًا عنها.

النزوح وآثاره النفسيّة

ريمة علي

إنّ تأثير الحرب على الصحّة النفسيّة للواقعين تحت وطأتها، ولاسيّما النازحين منهم، يمتدّ عبر الزمن، نتيجة التهديد الأمنيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والنفسيّ الذي تفرضه الحرب؛ إذ تطرأ تأثيراتٌ واضحةٌ ومشتركةٌ على الصحة النفسيّة للوالدين بدايةً، ومن ثَمّ على جميع أفراد العائلة، ومن ضمنهم الأطفال الذين لديهم استعدادٌ لتطوير اضطراباتٍ سلوكيّة نفسيّة أكثر من الكبار.

وفي سورية اليوم، التي أصبحت ساحة معركةٍ للنزاعات الدوليّة والإقليميّة، طالت الحرب مجملَ التركيبة الاجتماعيّة في البلاد، ولاسيّما الفئات ذات الدخل المحدود.

وكان لانخراط الذكور المديد في النزاع، إن كان بسبب التحاقهم بالجهات المسلّحة، أو اعتقالهم، أو فرارهم خارج البلد، أو موت الكثيرين منهم، واختفاء بعضهم، دورٌ كبير في التأثير على الأسرة من حيث تماسكها المعنويّ الاجتماعيّ والماديّ. أمّا بالنسبة إلى العائلة النازحة، فأضيف إلى ذلك كلّه مرارات النزوح ممّا انعكس في زيادة الأعباء عليها، وأضعف بنيتها، وزاد احتمال تفكّكها، ولاسيّما تلك التي فقدت معيلها الذكر.

فالنزوح والتهجير من أقسى مجريات الحرب، من حيث الشعور بالاقتلاع وفقدان المجال الحيويّ المطمئن والمألوف، حيث يتعرّضون للانتقال المفاجئ والاضطراريّ إلى عالمٍ غريبٍ لا يتيح للكثيرين منهم مقوّمات الحياة العاديّة؛ ويعرف الفرد، في هذا الظرف القاهر الجديد، اضطرابًا على صعيد رؤية المستقبل. ويتعرّض مجتمع النازحين للهامشيّة على صعيد التعليم، كما العمل المهنيّ. فتطحن الصعوبات الاقتصاديّة (الناجمة عن البطالة بمختلف أشكالها) الأسرة، وتنعكس على تماسكها وخيارات أبنائها، فنجد بعضهم ينحو باتجاه الجماعات الجانحة، سواء كانت مسلّحةً أم غير مسلّحةٍ، غاضبًا ومحبطًا. والإحباط، مفهومٌ رائجٌ بصيغةٍ «عاميّةٍ» فضفاضةٍ، كغيره من المفاهيم النفسيّة التي دخلت منظومتنا الحياتيّة، لكن إن أردنا تعريفه علميًّا فهو:

«وهو مجموعةٌ من مشاعرَ مؤلمةٍ تنتج من وجود عائقٍ يحول دون إشباع حاجةٍ من الحاجات أو معالجة مشكلةٍ من المشكلات لدى الشخص».

وعليه، يوصف الإحباط على أنّه اضطرابٌ نفسيٌّ رائج كنتيجةٍ وليس كعلّة؛ ولنفهم جوانب هذه النتيجة، وجب علينا دراسة إحدى علله الأكثر تفشّيًا في الحالة السوريّة، ألا وهي اللجوء والنزوح، وصولًا بنا إلى أدوات النهوض عن هذه العتبة والارتقاء لعتبةٍ تبدو حاليًّا عتبة النجاة الأولى.

إنّ انعكاسات النزوح والتوتّرات المصاحبة لها، من غموض المستقبل والأزمات الحياتيّة المصاحبة لها من حيث المسكن (داخل المخيّمات وخارجها)، وصعوبة تأمين العمل، وكيفيّة تعليم الأطفال وعدم توفّر المدارس أو قلّتها، صبغَ الجوَّ الأسريّ للأسرة النازحة بهالةٍ من التوتّر الدائم، (صراع الأفكار حول العودة أو البقاء، وتبلّد في الجوّ الأسريّ، وكآبة وضيق، وفورات غضب بين الوالدين تنعكس على الأطفال على شكل إحساسٍ بالقلق والعجز، وأخيرًا القلق من الأخطار المفاجئة، وما تؤدّي إليه من تحديد حرّيّة الطفل بشكلٍ مرضيٍّ، وتضييق مجاله الحيويّ، ومن ثَمّ انكفاؤه إلى دائرةٍ مغلقةٍ تفتقر إلى المثيرات الحياتيّة)

وتتأثّر وظائف الأسرة التقليديّة حينما تفقد قدرتها على إشباع حاجات أبنائها الماديّة والمعنويّة، ومن ثمّ تفقد انتماءهم إليها، لأنّ الانتماء عمليّةٌ نفسيّةٌ جدليّة، تتكوّن بين الفرد والجماعة التي تحقّق له الإشباع، ويؤدّي عدم توفّر ذلك إلى شحوب الانتماء إلى الأسرة، ثمّ الانتماء إلى الوطن، وتهديد الهويّة كمحصّلةٍ نهائيّة.

هذه الظروف النفسيّة كلّها المحيطة بالمكوّن الاجتماعيّ الأساسيّ (الأسرة)، أدّت إلى حالةٍ من اليأس المزمن والعجز عن إيجاد حلولٍ لمسألةٍ تعدّت المسكن والوطن، وتخطّتها إلى أزمة الوجود الفرديّ بحدّ ذاته، وللشكّ بالقدرة على الاستمرار ببدائل في معظم الحالات.

وهنا يصبح العجز بحدّ ذاته علّةً وسببًا حتميًّا لحالةٍ من الإحباط المستديم، وعدم القدرة على النهوض إلّا بحلولٍ حقيقيّةٍ لكلّ أسرةٍ سوريّة تجد نفسها الآن في مهبّ الريح، فلا ثوابتَ تنتمي إليها ولا واقع تصبو إليه، مجرّد تأرجحٍ بين الاثنين.

أخيرًا نورد عوامل تأقلم الأسر مع الظروف القاهرة للنزوح واللجوء، وذلك عبر عمل هذه العوامل على تخفيف المشكلات النفسيّة التي تحدث بشكلٍ آليٍّ لدى النازحين واللاجئين.

-عامل التكيّف والتأقلم مع الحرب، وتشكيل شبكات احتضان الأهالي في النزوح واللجوء، وذلك من خلال أعمالٍ تطوّعيّةٍ تقوم بها بعض الفئات لتسهيل أمور اللاجئين الجدد، وكيفيّة تدبير احتياجاتهم الأوّليّة، وفتح صفوفٍ دراسيّة مثلًا بأدواتٍ ووسائلَ بسيطةٍ وبشكلٍ تطوّعيٍّ من قبل الأهالي.

عدسة أصوات

-عامل الأسرة، سواء كانت الأسرة نوويّةً أو ممتدّة (الأسرة النوويّة: وتتكوّن من الزوج والزوجة والأولاد، والأسرة الممتدّة: هي الأسرة التي تقوم على عدّة وحداتٍ أسريّة تجمعها الإقامة المشتركة والقرابة الدمويّة)، ووجود إرث من التضامن والتعاضد، يشكّل عامل حمايةٍ من كلّ الظروف (عامل القضيّة)، وهي الفكرة التي يمكن أن تجتمع عليها الأسرة أو الجماعة كمقاومة النظام الظالم أو تحدّيات خلق وسائل تكاتف في وجه قسوة الأوضاع، يسهم هذا العامل في بلورة المجتمع المتكاتف ضدّ الظلم، والذي يشكّل نوعًا من التكيّف والمرونة.

-عامل الغربة، والذي يحمل جانبًا إيجابيًّا، وهو تقرّب فئات المجتمع المناطقيّة والطائفيّة من بعضها، وفتح خطوطٍ من التآلف والامتزاج بين عادات هذه الفئات المختلفة، والتي تعمل على نوعٍ من المساندة، وإن كانت مبطّنةً بأهدافٍ بعيدة المدى.

هناك بعض التجارب والمجموعات التي تعمل وفق جهدٍ شخصيٍّ عمومًا، ولا تستطيع على قلّتها وفقر إمكاناتها أن تغطّي كثافة الكارثة المقبلة، وما أمسّ الحاجة إلى أن نوحّد أهداف هذه المجموعات في إطارٍ واحد، ونوحّد العمل في البحث عن حلول للخروج ممّا أسميناه سابقًا العتبة الأخيرة للحالة النفسيّة، لنخرج بحلولٍ تقارب الواقع، وإن لم تجارِه حقيقة.

جمعيّة الطاقة والتنمية وحماية البيئة

«جمعيّة فرنسيّةٌ مسجّلة في باريس في أواخر شهر حزيران من عام 2015، وفقًا لقانون الجمعيّات الفرنسيّ لعام 1901، تعمل على مساعدة ودعم النازحين المتضرّرين داخل سورية، عن طريق دعم وتنفيذ مشاريعَ في مجالات الطاقة والتنمية المستدامة، بما فيها تأمينُ الكهرباء التي تشكّل عصب الحياة الأساسيّ لهم، والتي تدفعهم إلى إعادة تدوير عجلة الاقتصاد المحلّيّ.»

عرّف المهندس «مؤيّد الشيخ حسن»، مدير العلاقات العامّة في الجمعيّة، طالب دراسات عليا في مجال الطاقات المتجدّدة والأبنية الصديقة للبيئة في جامعة «ليون» في فرنسا، الجمعية بـ:

وُجدت فكرة المشروع والجمعيّة لدعم سكّان المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام في سورية، ولاسيّما في ما يتعلّق بمجال الطاقة، ولمواجهة المشكلات الناجمة عن قصف النظام المحطّات الحراريّة ومنعه عنها الوقود. ونتيجة هذا الواقع أصبح من الصعب إعادة تأهيل هذه المحطّات الحراريّة؛ بسبب ارتفاع تكاليف تجهيزها وصيانتها، واستهدافها المتكرّر بالقصف، وهو ما دفعنا إلى التفكير جدّيًّا بإيجاد بدائلَ حقيقيّةٍ تكون رخيصةً، ولا تتأثّر بالقصف وحجمها صغير وتولّد الطاقة الكهربائيّة بشكلٍ دائم ومجّانيّ.

رخص هذه الجمعيّة البروفيسور «إلياس وردة» في أواخر عام 2015، وهو فرنسيٌّ من أصولٍ سوريّة وبروفيسور في جامعة باريس باختصاص الفيزياء النوويّة، له اهتماماتٌ بالطاقة المتجدّدة. ونفّذت هذه الجمعيّة مشاريع في عدّة مناطق في سورية، منها: تجهيز المخيّمات بأعمدة الإنارة وتأمين خلايا شمسيّة للخيم بأبعادٍ لا تتجاوز 30 – 40 سم، بحيث توفّر إضاءة للخيمة لمدّة عشر ساعاتٍ متواصلة، إضافة إلى تأمين مأخذين في كلّ خيمة لشحن اللابتوب والموبايل، كما عملنا أيضًا على إنارة شوارع المخيّمات. ثمّ وسّعنا أعمالنا في مجال البنى التحتيّة وتوليد الكهرباء، لتطال بعض المشافي ومقاسم الهاتف الأرضيّ، معتمدين على الطاقة الشمسيّة. ولدينا أيضًا خطّةٌ مستقبليّة لمحاولة تأمين التدفئة والإنارة لبعض المدارس، وضخّ المياه من الآبار؛ وهو ما يساهم في دفع عجلة الزراعة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

ويبقى هدفنا الرئيس من هذا كلّه السعي لتثبيت الخبرات في سورية بعد أن استنزفتها الحرب وآثارها المدمّرة، وهو ما لم تهتمَّ به معظم المنظّمات العاملة بالشأن السوريّ التي كانت تعطي الأولويّة للموارد الماديّة والمعنويّة على حساب الموارد البشريّة، حيث يعمل معنا في هذا المشروع عدّة مهندسين وفنّيّين داخل سورية، نؤهّلهم للعمل ونساعدهم على تنفيذ المشاريع وفق المعايير الأوروبيّة في الصناعة والإنتاج. وشريكنا الأساسيّ في هذا منظّمة «كهربائيّون بلا حدود» وهي منظّمةٌ فرنسيّة إنسانيّة، تعمل في أكثر من ثلاثين بلدًا حول العالم عانت من الكوارث أو النزاعات المسلّحة، لإعادة الحياة إليها. ومواصلة لعملنا على التأهيل والتدريب، أقمنا منذ ثلاثة أشهر دورةً تدريبيّةً لمجموعة مهندسين من الداخل السوريّ في تركيا؛ حيث درّبناهم على طرق تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسيّة وفق المعايير الأوروبيّة. وتعود أهمّيّة تنفيذ تلك المشاريع وفق المعايير الأوربيّة إلى أنها تساعد في تأمين موادّ المشروع من قبل الشركات الداعمة، والحصول على شهاداتٍ للشباب الذين درّبناهم من منظّماتٍ معترف بها دوليًّا كمنظّمة «كهربائيّون بلا حدود».

أمّا بالنسبة إلى الصعوبات التي واجهتنا في سورية؛ فعمليًّا لا توجد صعوباتٌ تذكر، عدا الأخطار التي تتمثّل في استهداف قوّات النظام والطيران الروسيّ هذه المشاريع بالقصف، أو الخوف من سرقة موادّ المشروع نظرًا لحالة الانفلات الأمنيّ؛ فهناك مشاريعُ تقدّر قيمتها بـ 100 ألف دولار أو 200 ألف دولار. إلّا أنّنا مستمرّون في عملنا فقد فتحنا مؤخّرًا مكتبًا لنا في مدينة إدلب، ولدينا حاليًّا مشروع إنشاء مشفى في إحدى قرى إدلب يعمل على الطاقة الشمسيّة، يحتاج إلى شهر أو شهرين حتى يُنجز.

من المفارقات التي لمسناها أنّ الأمم المتّحدة تضخّ أموالًا هائلة للنظام ومناطقه، وقد بدأت تظهر مشاريع توفير طاقةٍ بديلة في مناطق سيطرة النظام، كما في مدينة مصياف وحلب وغيرها. بالمقابل لم تدعم الأمم المتّحدة مثل هذه المشاريع في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

أمّا بالنسبة إلى علاقتنا مع مؤسّسات المعارضة فلم نلجأ إليها؛ لأنّنا نعلم أنّهم لا يدعمون مشاريع كهذه. ومدير الجمعية عُيّن لفترةٍ كوزير للطاقة في الحكومة المؤقّتة برئاسة أحمد طعمة، لكنّه لاحظ أنّهم لا يعملون ما يجب، فقرّر العمل بمفرده بعيدًا عن جسم الحكومة. على عكس الأهالي في الداخل السوريّ الذين رحّبوا بهذه الفكرة، وكانوا عونًا لنا في مشاريع المخيّمات؛ حيث عملوا كمتطوّعين في حراسة المشروع وتجهيزاته.

أخيرًا، بقي أن أنوّه إلى أنّ البنية الهيكليّة التنظيميّة للجمعيّة حاليًّا تضمّ: محمود عوض، وثلاثة مهندسين في إدلب، وأنا مؤيّد شيخ حسن، نعمل كلّنا كمتطوّعين. والشباب الذين هم في الداخل يأخذون تكاليف تنقّلاتهم لا غير.

جانب من عمل الجمعية

جانب من عمل الجمعية

خيمة

الأولى

سيناريو : يزن درويش
رسوم : محمد طيب